المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

من نحو العوامل إلى نحو المعمولات

From Grammar
Of Governor To Grammar Of Operand

بقلم الدكتور

أحمد عزت عيسى

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض - بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية

العدد الثالث (إصدار ديسمبر ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٣/٦٩٤٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحو العوامل إلى نحو المعمولات

أحمد عزت عيسى

قسم النحو والصرف والعروض ـ بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : ahmedezzat_4@cu.edu.eg

الملخص

يسعى البحث إلى التدليل على حقيقة مفادها: أن النحو العربي على مسار تاريخه تحوّل من نحو يتخذ من العوامل أساسا في عرض موضوعاته وتناول مسائلها إلى نحو يتخذ من المعمولات أساسا لذلك العرض وهذا التناول، وأن لهذا التطور نتائجه على طبيعة الموضوعات المدروسة والمسائل المتناولة.

ونظرا لطبيعة البحث التي تجمع بين التتبع التاريخي للقضية محل الدرس، والدرس التحليلي لمواقف النحاة إزاء موضوع البحث للوقوف على أسباب حدوث هذ التحول ونتائجه، فإن البحث ركن في منهجه إلى آليات عدة تجمع بين ما هو تاريخي ووصفي وتحليلي واستنباطي، وعليه يأتي البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث على النحو الآتي:

(المقدمة): لبيان موضوع البحث ومنهجه وخطته.

(التمهيد): وفيه بيان لمقدمتين خادمتين لرصد ذلك التحوُّل.

الأولى منهما: تتناول مقومات قضية العامل وجوانبها الثلاث، تلك التي شكلت سبب تفرع اتجاهات النحاة في تناولها إلى اتجاهات أربع، كما سنعرف ذلك لاحقا.

أما الثانية: ففيها يوضح البحثُ بعض الملاحظات الأولية بخصوص اتجاهات النحاة التي سيقوم البحث بعرضها، قبل البدء في تحليل كل اتجاه وبيان ممثليه.

ثم تأتي مباحث البحث بعد ذلك لاستعراض اتجاهات النحاة إزاء مقومات القضية بجوانبها المرصودة آنفا، وبيان ممثلي كل اتجاه، على النحو الآتي:

(المبحث الأول): بعنوان: (العامل أساسا في تناول المادة النحوية): وهو لبيان الاتجاه الأول الذي شكّل الجانبُ الأولُ الخاصُ بالعامل المدخلَ الرئيسَ عنده في تناوله للقضية، وبيان ممثليه.

(المبحث الثاني): بعنوان: (الجمع بين العامل والمعمول أساسا في تناول المادة النحوية): وهو لبيان الاتجاه الثاني الذي جمع في تناوله للقضية بين الجوانب الثلاث: العامل والمعمول والأثر الإعرابي الذي يجلبه ذلك العامل في هذا المعمول، مع غلبة الجانبينِ الثاني والثالث على الجانب الأول في تناوله للقضية، مع بيان ممثليه.

(لمبحث الثالث): بعنوان: (المعمول أساسا في تناول المادة النحوية) وهو لبيان الاتجاه الثالث الذي اتخذ من الجانب الثاني الخاص بالمعمولات أساسا لتناول القضية، فكان نوع الكلم أساسا ومدخلا في تصنيف المادة النحوية ومقاربة قضية العامل، وتحت نوع الكلمة اتخذ من الحالات الإعرابية أساسا في تصنيف كل معمول على حدة، بالإضافة إلى حشده عددا من القضايا الصرفية التي تتعلق بتلك المعمولات، ثم بيان ممثليه.

(المبحث الرابع): بعنوان: (الأثر الإعرابي أساسا في تناول المادة النحوية) وهو لبيان الاتجاه الرابع الذي اتخذ من الجانب الثالث الخاص بالأثر الإعرابي أساسا لتناول القضية، وطوى تحته الجانب الثاني من القضية المتعلق بنوع الكلم، مع بيان ممثليه.

(الخاتمة): يأتي بها أهم ما خلص إليه البحث من نتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: العامل، المعمول ، الأثر الإعرابي ، التركيب.

From Grammar Of Governor To Grammar Of Operand

Ahmed Ezzat Eissa Montaser
Department of grammar, morphology and prosody, Arab Republic of Egypt.
Email: ahmedezzat_4@cu.edu.eg

Abstract

The research seeks to demonstrate the fact that the Arabic grammar over the course of its history has shifted from taking factors as the basis for presenting its topics and addressing its issues to taking principles as the basis for that presentation and this treatment, and that this development has its consequences on the nature of the topics studied and the issues addressed.

Due to the nature of the research, which combines the historical tracing of the issue under study, and the analytical study of grammatical attitudes towards the subject of research to determine the reasons for this transformation and its results, the research has focused its approach on several mechanisms that combine what is historical, descriptive, analytical and deductive, and therefore the research comes in an introduction, a preface, and four:

(Introduction): to indicate the subject of the research, its methodology and plan.

(Preface): it contains a statement of two servers to monitor that transformation.

The first of them deals with the elements of the worker's issue and its three aspects, those that formed the reason for the branching of the grammar trends in dealing with it into four directions, as we will know later.

As for the second: the research clarifies some preliminary observations regarding the grammar trends that the research will display, before starting to analyze each trend and the statement of its representatives.

Then the research investigators come after that to review the trends of the grammarians regarding the components of the issue along with its aspects observed above, and to indicate the representatives of each trend, as follows:

(The first topic): entitled: (The worker mainly deals with the grammatical material): this is to indicate the first direction, which formed the first aspect of the worker's main input in dealing with the issue, and the statement of his representatives.

(The second discussion): entitled: (combining the worker and the doer mainly in dealing with the grammatical article): it is to indicate the second trend that combines in dealing with the issue between the three aspects: the worker and the doer and the expressive effect that that factor brings in this practice, with the predominance of the second and Third sides over the first side in dealing with the issue, with the statement of its representatives.

(**For the third Research): entitled: (mainly applied in dealing with the grammatical article), which is to indicate the third direction that was taken from the second side of the norms as a basis for dealing with the issue, so the type of word was the basis and input in the classification of the grammatical article and the approach to the worker's issue, and under the type of word, the expressive cases were taken as the basis in classifying each individual act, in addition to gathering a number of morphological issues related to those norms, and then the statement of its representatives**.

(The fourth discussion): entitled: (The expressive effect mainly in dealing with the grammatical article), which is for the statement of the fourth direction, which was taken from the third side of the expressive effect as the basis for dealing with the issue, and folded under it the second side of the issue related to the type of word, with the statement of its representatives.

(Conclusion): it contains the most important findings and recommendations of the research.

Keywords: Case ,Composition , Governor , operand .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يسعى البحث إلى التدليل على حقيقة مفادها: أن النحو العربي على مسار تاريخه تحوّل من نحو يتخذ من العوامل أساسا في عرض موضوعاته وتناول مسائلها إلى نحو يتخذ من المعمولات أساسا لذلك العرض وهذا التناول، وأن لهذا التطور نتائجه على طبيعة الموضوعات المدروسة والمسائل المتناولة.

ونظرا لطبيعته التي تجمع بين التتبع التاريخي للقضية محل الدرس، والدرس التحليلي لمواقف النحاة إزاء موضوعه للوقوف على أسباب حدوث هذ التحول ونتائجه، فإن البحث ركن في منهجه إلى آليات عدة تجمع بين ما هو تاريخي ووصفي وتحليلي واستنباطي، وعليه يأتي البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث على النحو الآتي:

(المقدمة): لبيان موضوع البحث ومنهجه وخطته.

(التمهيد): وفيه بيان لمقدمتينِ خادمتينِ لرصد ذلك التحوُّل.

الأولى منهما: تتناول مقومات قضية العامل وجوانبها الثلاث، تلك التي شكلت سبب تفرع اتجاهات النحاة في تناولها إلى اتجاهات أربع، كما سنعرف ذلك لاحقا.

أما الثانية: ففيها يوضح البحثُ بعض الملاحظات الأولية بخصوص اتجاهات النحاة التي سيقوم البحث بعرضها، قبل البدء في تحليل كل اتجاه وبيان ممثليه.

ثم تأتي مباحثه بعد ذلك لاستعراض اتجاهات النحاة إزاء مقومات القضية بجوانبها المرصودة آنفا، وبيان ممثلي كل اتجاه، على النحو الآتي:

(المبحث الأول): بعنوان: (العامل أساسا في تناول المادة النحوية): وهو لبيان الاتجاه الأول الذي شكّل الجانبُ الأولُ الخاصُ بالعامل المدخلَ الرئيسَ عنده في تناوله للقضية، وبيان ممثليه.

(المبحث الثاني): بعنوان: (الجمع بين العامل والمعمول أساسا في تناول المادة النحوية): وهو لبيان الاتجاه الثاني الذي جمع في تناوله للقضية بين الجوانب الثلاث: العامل والمعمول والأثر الإعرابي الذي يجلبه ذلك العامل في هذا المعمول، مع غلبة الجانبينِ الثاني والثالث على الجانب الأول في تناوله للقضية، مع بيان ممثليه.

(لمبحث الثالث): بعنوان: (المعمول أساسا في تناول المادة النحوية) وهو لبيان الاتجاه الثالث الذي اتخذ من الجانب الثاني الخاص بالمعمولات أساسا لتناول القضية، فكان نوع الكلم أساسا ومدخلا في تصنيف المادة النحوية ومقاربة قضية العامل، وتحت نوع الكلمة اتخذ من الحالات الإعرابية أساسا في تصنيف كل معمول على حدة، بالإضافة إلى حشده عددا من القضايا الصرفية التي تتعلق بتلك المعمولات، ثم بيان ممثليه.

(المبحث الرابع): بعنوان: (الأثر الإعرابي أساسا في تناول المادة النحوية) وهو لبيان الاتجاه الرابع الذي اتخذ من الجانب الثالث الخاص بالأثر الإعرابي أساسا لتناول القضية، وطوى تحته الجانب الثاني من القضية المتعلق بنوع الكلم، مع بيان ممثليه.

(الخاتمة): يأتي بها أهم ما خلص إليه البحث من نتائج وتوصيات.

التمهيد

إذا كان البحث في أساسه يقوم على بيان تحول دراسة النحاة للموضوعات النحوية ولقضية العامل، وإبراز مواقف النحاة إزاء هذا التحول، فإننا لا بد أن نطرح مقدمتين خادمتينِ لحديثنا ههنا:

الأولى: يُقدّم فيها البحثُ صورة مختصرة لمقومات قضية العامل، تلك المقومات التي احتل بعضها عند بعض النحاة مركزا متقدما، فشكل كل مقوّم عند هذا النحوي أو ذاك أساسا في دراسته القضيةَ، بعبارة أخرى: شكلت هذه المقومات منطلقا لاختلاف النحاة في تناول القضية كما سنعرف ذلك من خلال رصدنا لاتجاهاتهم.

الثانية: ملاحظات أولية على اتجاهات النحاة في دراسة قضية العامل، وها هو تفصيل ذلك.

المقدمة الأولى: صورة مختصرة لمقومات قضية العامل وتفاصيلها.

إن تفسير تغيّر العلامة الإعرابية للكلمات داخل التركيب، ودلالةَ هذا التغير، كانا الحافز الأكبر للنحاة في طرحهم لـ "مفهوم العامل"، بوصفه مفهوما مفسِّرا لهذا التغيّر الذي يعتري أواخر الكلمات في العربية، فتعددت أطروحات النحاة لقضية العامل شكلا ومضمونا، بيد أنها على تعددها كانت تدور في عمقها على ثلاثة جوانب للقضية، وبين هذه الجوانب الثلاثة تقلبت أطروحات النحاة لقضية العامل، هذه الجوانب هي: الأول: هو جانب "العامل"، والثاني: هو جانب "المعمول" الذي عمل فيه هذا العامل، والثالث: هو جانب الأثر الذي جلبه ذلك العامل في هذا المعمول، أو ما يعرف بـ "العمل" أو الأثر الإعرابي، سنتخذ من هذه الجوانب الثلاث مرتكزات لكشف هذا التطور في دراسة النحاة لقضية العامل، وههنا سيسعى البحث لتقديم رؤية مختصرة

لقضية العامل بجوانبها تكون تمهيدا لتناول اتجاهات النحاة إزاءها ضمن مباحث البحث:

أولا: العوامل اللفظية.

هي الأصل لتلك العوامل، وعلّل بعضُ النحاة تلك الأصالة بكون العوامل اللفظية محسوسة تدرك بالسمع(١)، وهذه العوامل اللفظية تنقسم بحسب نوع الكلمة العاملة ثلاثة أقسام: أفعال، وأسماء، وحروف(٢).

١. الأفعال.

هي الأصل في العمل، ولها عملان وهما: الرفع الذي لا يتخلف، والنصب الذي يتعدد؛ إذ إن الأفعال منها اللازم، ومنها المتعدي، والمتعدي متعدٍّ لمفعول أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، وكذلك الفعل منه المبني لما لم يسمَّ فاعله، في مقابل المبني للمعلوم، ومنه الجامد مثل: عسى وبئس ونعم وليس وحبذا، في مقابل المتصرف.

٢. الأسماء.

لا أصل لها في العمل وإنما تعمل من إحدى جهتين:

الأولى: جهة شبهها بالفعل، كما هو في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، والمصدر، واسم الفعل.

---

(١) انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص١١٤، لاحظوا أن هذا هو رأي ابن الخشاب في سبب أصالة العوامل اللفظية، في حين أن مِنَ النحاة مَنْ أدرك أن سبب الأصالة هو قوتها في أداء معنى الحدث الذي هو أحد ثلاثة معان يفيدها الفعل، وهي: الحدث والزمن والنسبة، ولذا صدّر حديثه عن العوامل بالأفعال ثم ما يعمل عملها ويجري مجراها، ومن هؤلاء النحاة: سيبويه، وابن فرخان، انظر الكتاب ص ٣٣/١، والمستوفى، ص ١٠٠/١-١٦٥.

(٢) انظر الأصول، ابن السراج، ص ٥١/١-٥٧، المقدمة المُحْسِبَة، ابن بابشاذ، ص ٣٤٤، والمرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٦.

الثانية: جهة علاقتها بالحرف، وهذه العلاقة تكون على إحدى سبيلين:

(أ) النيابة، حيث نيابة الاسم عن الحرف، كما في الإضافة المحضة التي تأتي بمعنى اللام مثل: سرجُ الدابة، وغلامُ زيدٍ، أي: غلامٌ لزيد، وتأتي بمعنى "مِنْ"، مثل: خاتَمُ فِضّة، ثَوْبُ خِزٍّ، أي: ثوبٌ مِنْ خِزٍّ.

(ب) التضمن، حيث تضمن الاسم لمعنى الحرف كما في أسماء الشرط التي تتضمن معنى حرف "إنْ" الشرطي، مثل: مَنْ تُكرمْ أُكرمْ، فـ "مَنْ" هنا في موضع نصب مفعول به، منصوب بفعل الشرط "تُكرمْ"، وهذا الفعل نفسه مجزوم بـ "مَنْ" نيابة عن حرف الجزاء "إنْ".(١)

إن اعتبار عمل الأسماء من هاتين الجهتين هو ما اتفقت عليه كلمة النحاة(٢)، بيد أن منهم مَنْ زاد جهات أخرى لعمل الاسم؛ مثل:

١- ابن بابشاذ الذي يرى أن الأسماء تعمل من جهة ثالثة بخلاف هاتين الجهتين، وهي الأسماء التي تعمل عمل الفعل وليست بمشتقة، وإنما هي واقعة موقع المشتق، وذلك مثل: "كل ظرف وقع صفة أو صلة أو حالا أو خبرا، فإنه يعمل في الأحوال النصب، مثال ذلك: زيد عندك ضاحكا، فـ"عندك" عمل في "ضاحكا" النصب؛ لأنه وقع موقع المشتق، فالأصل: زيد مستقر عندك، حذفتَ الاستقرار وأنبتَ "عندك" منابه"(٣).

٢- ابن السراج الذي يرى أن الأسماء تعمل من جهة ثالثة غير التي اتفقت عليها كلمة ابن الخشاب وابن بابشاذ وهي جهة أن الاسم يعمل في

---

(١) انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٩.

(٢) انظر الأصول، ص ٥٢/١، والمرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٦، المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ص ٤٠٢.

(٣) المقدمة المحسبة، ص ٤٠٢.

غيره حين " يُبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم، ويأتلف باجتماعهما الكلام ويتم ... نحو قولك: "عبد الله أخوك" "[1]، يقصد ابن السراج بذلك عمل المبتدأ بوصفه اسما في الخبر.

نخلص من هذا إلى أن الأسماء لا أصل لها في العمل وإنما يأتيها العمل من جهة مشابهة لها بالفعل أو مشابهة لها بالحرف، وهنا لا بد أن نعرف أن الأسماء الشبيهة بالفعل أقوى في العمل من الأسماء الشبيهة بالحرف؛ "لأن الفعل أقوى من الحرف في العمل، والحرف إنما عمل نيابة عن الفعل واختصارا[2].. فالمشبّه به من الأسماء في العمل أضعف كما أن المشبّه بالفعل أقوى، فالمشبّهان في القوة والضعف على حسب اللذينِ شُبِّه بهما"[3]

٣. **الحروف**.

هذه منها ما يعمل ومنها ما لا يعمل.

(أ) العاملة: هي التي تختص بأحد القبيلين الأسماء أو الأفعال وتعمل فيه[4].

---

(١) الأصول، ص ٥٢/١.

(٢) قال ابن الخشاب في موضع آخر: " الحروف موضوعة في الأصل للاختصار، ومعانيها التي تدل عليها معاني أفعال هي نائبة عنها، فـ "هل" تنوب عن قولك: "أستفهم"، و"ما" تنوب عن قولك: "أنفي"، و"إنّ" تنوب عن قولك: "أؤكد" "، المرتجل، ص ١٦٨.

(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٣٥.

(٤) قلتُ: وتعمل فيه؛ لأن هناك حروفا مختصة بالأسماء مثل: "أل" التعريف، وحروفا مختصة بالأفعال مثل: "السين"، و"سوف"، و"قد"، وهي لا تعمل فيما دخلت عليه، وعلّةُ ذلك أنها تصير مع مدخولها كالجزء منه، فيبطل عملها فيه، انظر الأصول، ابن السراج، ص ٥٦/١.
ـ كما أنّ ثمة حروفا مختصة وعاملة مثل: إنّ وأخواتها، تدخل عليها "ما" الكافة، فتفقدها عملها واختصاصها، وفعل "ما" الكافة هذا ليس مع إنّ وأخواتها فقط، ولكنه أيضا مع الأفعال وحرف الجر "رب"، فتدخل على الفعل "قلّ"، فتجعله لا يحتاج إلى فاعل ويقع بعده فعل، فتقول: "قلما يقول زيد كذا"، وكذلك "رب" الذي يختص بالدخول على الأسماء، فتدخل عليه

وهذه تنقسم إلى:

أولا: ما يعمل عملينِ، وهذه تنقسم بحسب نوع المعمول كَلِمًا:

أ. ما يعمل في الأسماء عملينِ، مثل إن وأخواتها، ولا النافية للجنس، والحروف المشبهة بليس.

ب. ما يعمل في الأفعال عملينِ، مثل: إنْ الشرطية.

ثانيا: ما يعمل عملا واحدا: وهذه تتعدد بحسب تعدد نوع هذا العمل إلى:

(١) ما ينصب، وهذه تنقسم إلى:

أ. ماينصب فعلا، مثل الحروف التي تنصب الفعل، وهي: أن ولن وكي وإذن.

ب. ما ينصب اسما، مثل حروف النداء.

(٢) ما يجرُّ، مثل حروف الجر.

(٣) ما يجزم، مثل: لم، ولمَّا، ولا الناهية، ولام الأمر.

(ب) غير العاملة.

"هي كل حرف اشترك الاسم والفعل في دخوله عليهما، فلا يعمل حينئذ في واحد منهما؛ لأنه ليس بأن يعمل في ذا بأحقَّ من أن يعمل في ذا"[(١)]، وذلك مثل الحروف العاطفة وأدوات الاستفهام، مثل: هل والهمزة.

"ما" فتفقده اختصاصه بالاسم، كما في قوله تعالى: *" رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ"*، الحجر، ٢٠، انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٢٩، ٢٣١.

(١) المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٢٦.

ثانيا: العوامل المعنوية.

سُمّيت معنوية لكونها معقولة مستنبطة لا محسوسة[١]، وهي تكون في موضعين اتفق عليهما النحاة[٢]:

١. عامل المبتدأ.

حيث إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والابتداء هو جعلك الاسم أولا لثانٍ تخبر به عنه، مُجرِّدا إياه من العوامل اللفظية التي من الممكن أن تعمل فيه، مثل: إنّ، وكان، وظنّ[٣].

٢. رافع الفعل المضارع.

حيث إن النحاة يرون أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وهذا التجرد صفة معنوية.

المقدمة الثانية: ملاحظات أولية على اتجاهات النحاة في دراسة قضية العامل

بيد أننا قبل أن نشرع في تفصيل القول في كل اتجاه من هذه الاتجاهات السابق ذكرها في المقدمة مُظهرينَ قَسَمَاتِهِ وأعلامه من النحاة،

---

(١) انظر السابق، ص ١١٤.

(٢) ثمة مواضع أخرى اختلف النحاة حول دخولها ضمن العوامل المعنوية، مثل عامل الصفة، في قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ، فهل الجار لضارب، هو كونه وصفا لمجرور، كما يرى الأخفش، أم أنه العامل في الموصوف نفسه، وهو الفعل "مررتُ"، لكون الصفة والموصوف كالاسم الواحد، كما يرى سيبويه، انظر المقتصد، عبد القاهر، ص ٢١٦، المرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٥، وقد جمع د. علي أبو المكارم مواضع العوامل المعنوية التي اختلف فيها النحاة بخلاف الابتداء وإعراب الفعل المضارع، وأوصلها إلى سبعة مواضع، انظر الحذف والتقدير في النحو العربي، ص ١١٤-١٤٤.

(٣) انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٤.

نود أن نذكر بعض الملاحظات الأولية على تلك الاتجاهات تكونُ هاديةً لنا في سبيل دراستها، وهي على النحو الآتي:

أولا: اختلفت معالجات النحاة لقضية العامل بحسب الجانب الذي مثّل مدخلَ كلٍّ نحوي للقضية من هذه الجوانب الثلاثة، وبمراجعة أبرز المؤلفات النحوية التي بين أيدينا – ابتداء من كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، ومرورا بـ"أصول" ابن السراج (ت٣١٦هـ)، و"إيضاح" أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، و"لُمَع" ابن جني (ت٣٩٢هـ)، و"مُقَدِّمة" ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، و"العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية"، لعبد القاهر الجرجاني، (ت:٤٧١هـ)، و"ثمار الصناعة" للدِّينَوَرِيِّ الملقب بـ "الجليس"، (ت٤٩٠هـ)، و"مُفصّل" الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، و"مُرْتَجَل" ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، و"أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، و"كشف المشكل" للحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) و"كافية" ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، و"ألفيّة ابن مالك" و"تسهيله" (ت٦٧٢هـ)، و"قطر الندى" لابن هشام (ت٧٦١هـ)، وانتهاء بـ"هَمْع الهَوَامع شرح جُمَع الجَوَامِع" للسيوطي (ت٩١١هـ)[1] – خَلَصَ البحثُ إلى أن ثمة أربعة اتجاهات في تناول النحاة لقضية العامل برمتها، تلك التي سيتناولها البحث بمباحثه الأربعة.

---

(١) كان معياري في اختيار ما اخترت من نحاة وكتب، ثلاثةَ أمور:

الأول: هو اختيار أصحاب الكتب البارزة في تاريخ الدراسة النحوية، تلك الكتب التي دارت حولها الشروح المختلفة، مثل: كتاب سيبويه، ومفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب، وتسهيل ابن مالك وألفيته، وقد تجاوزت في ذلك التتبع عن بعض المؤلفات النحوية التي تمتّع أصحابُها بمكانة، مثل: المقتضب للمبرد، أو كان لها حظ من الذيوع والشرح، مثل: الجمل للزجاجي؛ نظرا لكونهما في تبويبهما أو معالجتهما لقضية العامل كانا لا يتسمان بالانضباط المنهجي الذي يسمح لي باستخلاص موقفهما من القضية المطروحة. =

ثانيا: إن وضع البحث لهؤلاء النحاة ضمن اتجاهات لا يعني التطابق التام بين النحوي والآخر من أصحاب الاتجاه الواحد، بل تبقى بين أصحاب الاتجاه الواحد فروقٌ تزيد عند هذا أو تنقص عند ذاك إلا أنها لا تؤثر على اجتماعهم ضمن هذا الاتجاه الذي أدرجهم البحث فيه، فعلى سبيل المثال: داخل الاتجاه الأول الذي اتخذ أصحابُه من الحديث عن العامل أساسا لدرس القضية، نجد اختلافا في أمرين:

(أ) في طريقة تعبيرهم عن العامل الذي يمثل مرتكزهم في تناول القضية، فكانوا في ذلك فريقين:

الأول: عبّر عن تلك العوامل بالفعل وبدائله.

الثاني: عبّر عنها بالعوامل اللفظية والعوامل المعنوية على نحو ما سنعرف بالتفصيل.

(ب) في أساس اعتباره لأولية الفعل ضمن الفعل وبدائله عند الفريق الأول، أو ضمن العوامل اللفظية عند الفريق الثاني:

- فكان ذلك الأساسُ عند الفريق الأول: قوةَ الحدث في الفعل.
- وكان ذلك الأساسُ عند الفريق الثاني: قوة ظهور الفعل في السمع كما سنعرف ذلك بالتفصيل.

= الثاني: أن يكون المختارون من النحاة مغطيين لتاريخ الدرس النحوي على امتداد قرونه، ومن أجل ذلك حرصت على إدراج "المقدمة المحسبة" لابن بابشاذ، و"ثمار الصناعة" للدَّيْنَوَرِيِّ؛ نظرا لكونهما نموذجا على علماء القرن الخامس الهجري، وكذلك إدراج "قطر الندى" لابن هشام؛ لكونه نموذجا على علماء القرن الثامن، وأيضا إدراج السيوطي؛ لكونه آخر النحاة البارزين في طرح رؤية محددة في التبويب النحوي للقضية من خلال كتابه: "جمع الجوامع".

الثالث: هو أنني ضممتُ إلى البارزين من النحاة أصحابَ التناول النحوي البارز الذي عرض للقضية بشكل يتماشى مع الاتجاهات الأربع التي انتهى إليه درسي للموضوع، ومن أجل ذلك أدخلتُ: ابن الخشاب، والحيدرة اليمني، لفرادة الأول نموذجا على الاتجاه الأول من الاتجاهات الأربع، وكون الثاني كان مثالا واضحا على الاتجاه الرابع من الاتجاهات الأربع.

ثالثا: إن هذه الاتجاهات اتفقت على ذكر "مقدمات" قبل تناولها لقضية العامل أيا كان شكل التناول، ثم إلحاق تناولهم لقضية العامل ببعض المسائل "المُكمّلات" التي سمّاها بعضُهم "فروعا"(١)، وبعضُهم سمّاها "أشياء منفردة"(٢)، وآخر سمّاها "مشتركا"(٣)، ورابع سماها "أبواب بقيت من أصول هذه الصناعة"(٤)، مع اختلاف بينهم بعد ذلك في كم هذه "المقدمات" وتلك "المُكمّلات"، وكيفهما، وإن كانت كلها، على اختلافها كمًّا وكيفًا، لا تخرج – في محتواها – فيما يتعلق بـ"المقدمات"، عن نظرة للكلمة في ذاتها سواء أكانت هذه النظرة للكلمة في نوعها من حيث هي اسم أو فعل أو حرف، أم كانت لها مقارنةً بوحدات اللغة الأخرى من قول ولفظ وكلام، أم كانت لها من حيث التعريف والتنكير، أو الإعراب والبناء، أو الإفراد والجمع(٥)، كما لا تخرج فيما يتعلق بـ "المكملات" عن بعض الأحكام المتعلقة بموضوعات معينة، مثل: المنع من الصرف والتصغير والنسب وقضايا العدد والتأريخ والإملاء والخط.

رابعا: إن قيام الاتجاه المعين على أساس جانب أو جانبين من الجوانب الثلاثة المحدّدة من قبل البحث لقضية العامل، لا يعني أن الجانب الغائب لم يكن موجودا بصورة كلية عند أصحاب هذا الاتجاه، بقدر ما يعني أن هذا الجانب الغائب ما كان يحظى بمكانة مركزية مقارنة بالجوانب الأخرى التي تمثّل أساس هذا الاتجاه ومرتكزه.

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدرة اليمني، ص ٤١٨.

(٢) المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٧٧.

(٣) انظر المفصل، الزمخشري، ص ٢٨٦.

(٤) انظر المستوفى، ابن فرخان، ص ١٠١/٢.

(٥) انظر مقدمات التأليف ونظرات في المنهج، د. محمود شرف الدين، ص ٤.

المبحث الأول: العامل أساسا في تناول المادة النحوية

أصحاب هذا الاتجاه اتخذوا العامل أساسا في تناول العلاقات النحوية تحليلا ودرسا، بيد أنهم كانوا بعد ذلك في طريقة تحديدهم للعوامل، مذهبين:

الأول: مذهب كان مفهومه للعامل مفهوميا.

الثاني: مذهب كان مفهومه للعامل شكليا.

المذهب الأول: العامل مفهوما لا شكلا.

كان تصوره للعوامل تصورا مفهوميا أكثر منه شكليا، بمعنى أنه كان يدرك أن الفعل هو رأس العوامل بوصفه أقدرها على خلق علاقات نحوية من فاعلية ومفعولية، وذلك لأن الفعل يحتوي مكوّنين، هما: (أ) الدلالة الحدثية، (ب) ما تقتضيه تلك الدلالة الحدثية من نسبة بين شيئين، يمنحانه هذه المركزية.

لكن الفعل لا ينفرد بهاتين الدلالتين بل إن ثمة كلمات أخرى في اللغة تفيد ما يفيد الفعل، بل إن الفعل نفسه تتفاوت قدرته على أن يكون عاملا بحسب قوة حضور هذين المكوّنين بداخله، وقد أشار سيبويه إلى تلك النيابة التي تقوم بها بعضُ الكلمات نيابةً عن الفعل في "باب الفاعل"[1] الذي يُمثّل الباب الأول في عرض المادة النحوية بحسب ما يتصورها سيبويه بعد

(١) انظر الكتاب، سيبويه، ص ٣٣/١، حيث قال: "باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعول ... وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون من القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين".

الأبواب السبعة الأولى من الكتاب التي تمثّل مقدمات الكتاب[١]، ولذلك وجدنا سيبويه بدأ كتابه، بعد باب الضرورة الشعرية، بـــ:

(١) الفعل الذي يمثل أجلى مظاهر الحدثية في الجملة، حتى قال أحـــد النحاة عن الجملة الفعلية: هي "أصل الجمل"[٢] في العربية، بيد أن الفعل بعد ذلك يتفاوت في درجة إفادته لتلك الحدثية بحسب مادته المعجمية: متعـــدٍّ أم لازم، فراح سيبويه وفقا لذلك يرصد تفـــاوت قـــدرة الفعـــل علـــى إنشـــاء المعمولات بادئا باللازم إلى المتعدي منبّها على قدرة اللازم على أن يطـــال المفعولات الأخرى من ظروف وأحوال ومفعول مطلق، ولافتا أثناء ذلك إلـــى إمكانية تحويل المتعدي إلى لازم من خلال البناء للمجهول[٣]، ولافتـــا إلـــى تفاوت الفعلية داخل الأفعال من جهة التمام والنقصان، ولذا وجدنا حديثه عن "كان" ضمن رصده لصور الفعل، يأتي متأخرا في آخر حديثه عن صور الفعل وبالتحديد قبل حديثه عن فعل التعجب الذي يُشكل الصورة الأخيـــرة لحديثـــه عن الأفعال؛ بوصف "كان" تشبه الفعل في مجيء مرفوع ومنصوب بعـــدها؛ ولذا سمّى سيبويه معمولي كان بـــ "اسمي الفاعل والمفعول"، حيـــث قـــال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعـــول، واســـم الفاعـــل

---

(١) انظر في التطور اللغوي، د. عبد الصبور شاهين، ص ١٣٤.

(٢) الفوائد الضيائية شرح الكافية، عبد الرحمن الجامي، ص ٢٣٣/١.

(٣) يقول سيبويه مبيّنا ما ذكرتُ: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلـــى مفعـــول – يقصـــد اللازم – والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ – يقصد المبني للمجهول – ولم يتعدّه فعلُه إلى مفعول آخر – يقصد أن يقول: إن هذا الذي بُني للمجهول قبل بنائه للمجهول كان متعديا لمفعول واحد ولم يكن، مثلا، متعديا لمفعولين أو ثلاثة – .... فأما الفاعل الـــذي لا يتعـــداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ، والمفعول الذي لم يتعده فعلُه ولم يتعد إليه فعل فاعل، فقولك: ضُرِبَ زيدٌ"، الكتاب، ص ٣٣/١، ٣٤.

والمفعول فيه لشيء واحد"[١]، ثم بعد ذلك شرع في بيان ما يجري مجرى "ليس" من حروف؛ باعتبار "ليس" من أخوات كان، مثل: ما الحجازية، ولات، ولا[٢]، ثم أتى بـ "أفعل التعجب"؛ لأنه "يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه"[٣]؛ لجموده.

(٢) ثم ينتقل بعدها في سبيل رصده لصور الفعلية إلى الأسماء التي تعمل عمل الفعل بادئا باسم الفاعل[٤].

(٣) ثم ينتقل سيبويه لرصد صور الفعلية المضمرة في اللغة؛ إذ إنها تصير بمعونة الملابسات المقامية مستوى من مستويات الفعلية فوضعها ضمن مرتبة متأخرة من صور الفعلية التي بدأ رصدها – أقصد صور الفعلية – من أول باب الفاعل[٥]، وهذا الوعي من قبل سيبويه بكون الفعلية المضمرة طبقةً من طبقات الفعلية، هو ما أحسن ابنُ فرخان بعد ذلك التقاطه من عند سيبويه وترجمه في كتابه "المستوفى" حيث نظر إلى الفعل المضمر على أنه لون من ألوان الفعلية التي تأتي في المرتبة السابعة من مراتب الفعلية في اللغة[٦].

---

(١) الكتاب ، ص ١/٤٥.

(٢) انظر السابق، ص ١/٥٧.

(٣) السابق، ص١/٧٢.

(٤) انظر السابق، ص١/٧٢، حيث باب أفعل التعجب، ثم بعدها سيتناول سيبويه موضوعات ثلاثة هي: التنازع، الاشتغال، البدل، ثم يعود لرصد صور الفعلية في: " باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى"، الكتاب، ص١/١٦٤.

(٥) انظر السابق، ص١/ ٣٣.

(٦) فقال ابن فرخان: " ضروب النسب التي بين الفعل والفاعل وهي سبع ... الأولى: أن يرتفع بفعل متصرف ... الثانية: أن يرتفع بفعل جامد ... الثالثة: أن يرتفع باسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة ... الرابعة: أن يرتفع بالحدث المشتق من الفعل ... الخامسة:

وللبحث على هذه المقاربة من قبل سيبويه عدد من الملاحظات الكاشفة، على النحو الآتي:

أولا: إن سيبويه بدأ عرضه للمادة النحوية بباب الفاعل، وهذا يحمل في طياته ملحوظة مهمة؛ إذ إن اختياره لتسمية هذا الباب باسم (باب الفاعل) يعكس وعيا خاصا بـ"مفهوم الفعلية" في اللغة؛ إذ إنها فعلية مفهومية أكثر منها شكلية، ومعنى كونها مفهومية أنها ليست منحصرة في صورة الفعل الشكلية التي بها يفترق الفعل عن الاسم بقدر ما كانت مشغولة بمفهوم الفعلية الذي يعني نسبة حدث لشيء ما، تلك النسبة التي لا تتجلى فقط في الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل، وإنما تتجلى في الفعل وما يعمل عمله ويفيد فائدته من كلمات أخرى، بل وفيما يُفيد لحظه من قرائن وأدلة، والجامع المشترك بين صور الفعلية المتعددة هو أنها يوجد معها فاعل؛ لذا كانت التسمية بباب الفاعل هي الأنسب- وفقا لهذه الرؤية- من التسمية بـ(الجملة الفعلية)[١].

إن هذه النظرة التي تجمع الفعل وما يقوم مقامه ويفيد فائدته من كلمات أخرى يؤكدها كثرة استخدامه في نص باب الفاعل المشار إليه[٢]، للفظة: "أُجري" و"مجراه" و"تجري" و"عَمِلَ عَمَلَ"، بل الأكثر من ذلك أنها كانت نظرة واعية بالتفاوت في قوة الفعلية بين هذه الكلمات التي تقوم بهذه الوظيفة، وآية ذلك كثرة استخدامه للفظة: "قوة"، و"يقوى"، و"تبلغ" في النص ذاته.

أن يرتفع باسم الفعل ... السادسة: أن يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور .... السابعة: أن يرتفع بتقدير الفعل"، المستوفى، ص ١/١٠٠، ١٠١.

(١) انظر جملة الفاعل بين الكم والكيف، د. محمود شرف الدين، المقدمة، ص: ج.

(٢) انظر الكتاب، سيبويه، ص ١/ ٣٣.

ثانيا: وضع سيبويه لمسائل إضمار الفعل ضمن طبقات الفعلية في اللغة يعني شيئا مهما في فهمه للجملة في العربية، وهو أنه لا ينظر للجملة على أنها بناء يتكون من كلمات فقط، قد تذكر كاملة، وقد يضمر بعضها ويذكر بعضها، فتكون الحالة الثانية استثناء بالنسبة للأولى أو فرعا عليها، الأمر الذي يعني النظر للجملة منعزلة عن سياقها وموقفها، لم يكن سيبويه ينظر للجملة هذه النظرة، ومكان قضية إضمار الفعل ضمن الكتاب ينفي تلك النظرة، وإنما كان ينظر للجملة على أنها جزء من حدث لغوي يشمل النص المقول وطرفي العملية الكلامية والمقام الذي يحتويهم أجمعين، ولكل عنصر من هذه العناصر تأثير على شكل ذلك النص ومعناه، ذكرا وإضمارا، تقديما وتأخيرا، تعريفا وتنكيرا، إلى غير ذلك من الظواهر اللغوية التي تعرض للجملة، وتتأثر بعناصر الحدث اللغوي.

وفي ضوء هذه النظرة تصير: (زيدا) في سياق الأمر لمن يضرب، جملة فعلية اعتمادا على المقام، تستحق أن تدرج ضمن صور الفعلية في اللغة، وتصير جملة (له صوتٌ) الاسمية شكلا، فعلية دلالة إذا ما قيل (مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) وذلك اعتمادا على تأثير نصب (صوت حمار) في استيلاد تلك الفعلية المعنوية أو الدلالية.

ثالثا: إذا كانت كل تلك الفعليات التي رصدها سيبويه من بداية باب الفاعل وصولا إلى الأبواب التي تناول فيها اسم الفعل[1]، تمثل ألوانا متفاوتة في الفعلية، يمكن أن نعتبرها "فعلية ملفوظة"[2]، فإن سيبويه قد بدأ عقب

(١) انظر الكتاب، سيبويه، ص ١/٣٣- ٢٥٢.

(٢) هذه التسمية بـ "الفعلية الملفوظة" هي تسمية أستاذنا الدكتور محمود شرف الدين، لهذا المجموع من الكلمات، وذلك في مقابل مجموع آخر من الجمل تكون فيه "الفعلية ملحوظة"، انظر الفعليات، ص ٣٢٥.

هذه الأبواب التي تناول فيها "اسم الفعل"، بتناول لون آخر من الفعليات بيد أنها في هذه المرة ملحوظة، تلك التي سمّاها بـ "الفعل المضمر"، وحتى في رصده لهذا اللون من الفعليات الملحوظة كان ملتفتا لمسألة قوة تلك الفعلية الملحوظة وضعفها، فكان يقدّم إضمار الفعل المستعمل إظهاره على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وداخل هذا اللون وذاك من ألوان الإضمار، كان يُقدّم الإضمار في الأمر والنهي على الإضمار في غير الأمر والنهي، لكون سياقات الأمر والنهي هي سياقات فعلية بالأساس، أي أن الأمر والنهي يكون بالأفعال لا بالأسماء، وهكذا كان منزعُ القوة والضعف في العامل، ملحوظا من وراء تبويب سيبويه ومعالجته(١).

رابعا: إن المقصد من هذا الاستعراض السريع لتصور سيبويه للعامل من حيث القوة والضعف، بوصفه أساس معالجة قضية العامل، ليس البحث والتنقيب في منهج سيبويه في التبويب والوقوف على الاعتبارات الحاكمة له في كل ذلك؛ إذ إن ذلك المقصد يخرج عن طوق البحث، بقدر ما كان المقصد هو الكشف عما يجعل سيبويه فريدا في تناوله لقضية العامل وبالتحديد ضمن الاتجاه الأول الذي يتخذ العامل أساسا؛ إذ إن سيبويه كان معتبرا العامل أساسا ومدخلا في التبويب للمادة النحوية وفي معالجة قضية العامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان في نظره للعامل معتبرا قوة العامل في إفادته للحدثية أساسا في تفاوت العوامل سواء على مستوى الأفعال أم على مستوى بدائله من أسماء، أم على مستوى السياقات التي يضمر فيها الفعل ويصير ملحوظا بعد ما كان ملفوظا، ومن ثم راح يرتب المادة النحوية على

(١) انظر إضمار الفعل في الفكر النحوي، دراسة تحليلية، د. أحمد عزت عيسى، ص ٧٩، ٨٠، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

أساس هذا التفاوت بين الكلمات في إفادة الحدث، ومن ثم راح يقسم الفعلية إلى فعلية ملفوظة وملحوظة[1]، وداخل الملفوظة طبقات من الفعلية يتفــاوت فيها حظ الحدث، وكذلك داخل الملحوظة طبقات.

وهذا رسم توضيحي لهذه الطبقية الفعلية في رصد سيبويه للعوامل:

(١) التسمية بـــ "الفعلية الملفوظة أو الملحوظة"، من البحث وليست تسمية سيبويه، أو بعبارة أدق: هي وسم من قبل البحث لفعله، وليست نقلا حرفيا للفظه..

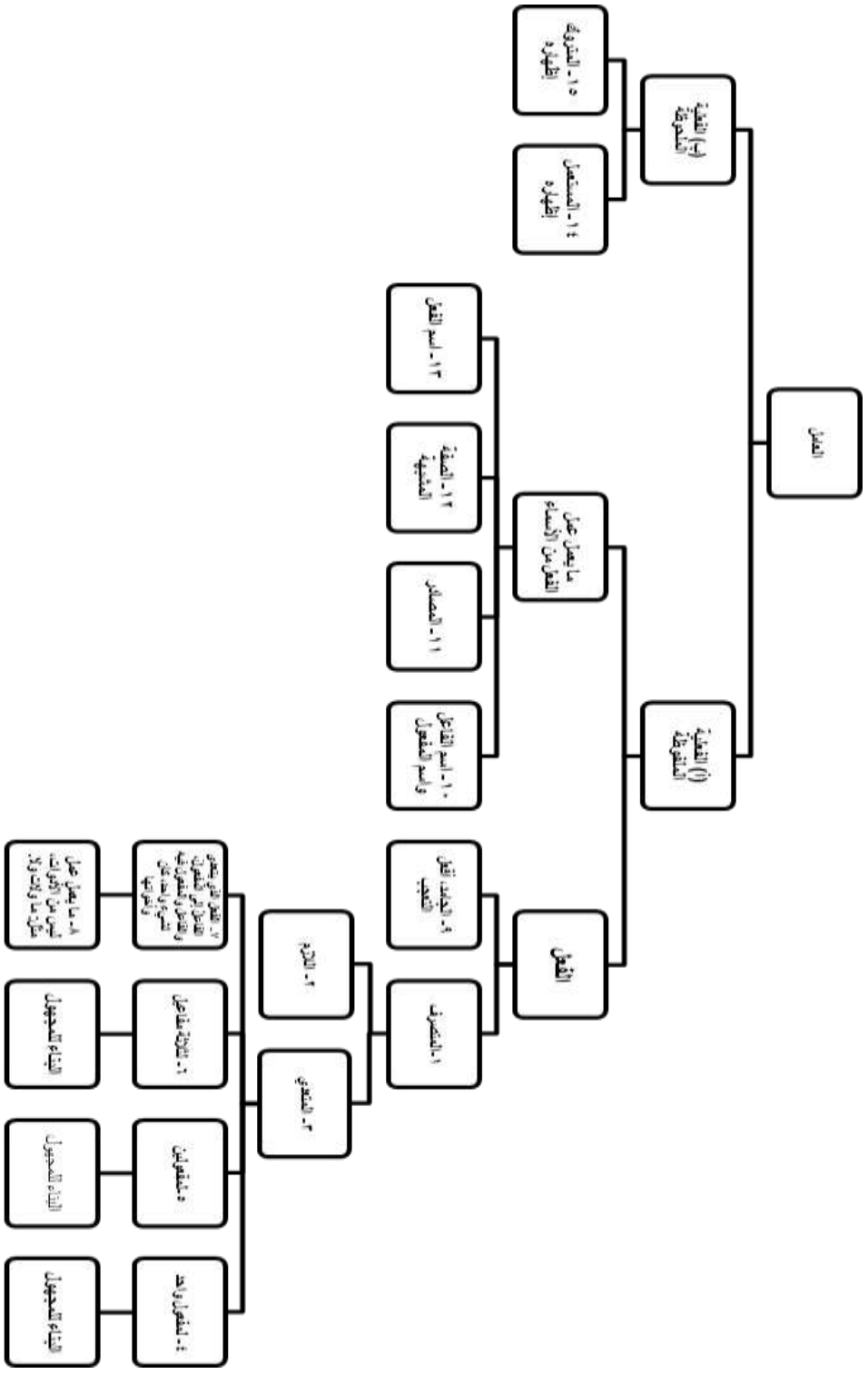
الفعل
(أ) الفعلة المتروكة
١٥- المتروك إظهاره
١٤- المستعمل إظهاره
(ب) الفعلة المتروكة
ما يعمل عمل الفعل من الأسماء
١٣- اسم الفعل
١٢- الصفة المشبهة
١١- المصادر
١٠- اسم الفاعل واسم المفعول
الفعل
٩- الجامد ناقص التصرف
٨- المتصرف
٣- المتعدي
٢- اللازم
٧- الفعل الذي يتعدى للمفعول به والفاعل والمفعول به شيء واحد في اللفظ والمعنى
٦- ما يعمل عمل ليس من الأفعال الناقصة ولا من الأفعال التامة
٥- الفعل الذي يتعدى لمفعولين
٤- الفعل المتعدي لواحد
٣- الفعل المتعدي لثلاثة مفاعيل
٢- الفعل المتعدي لمفعولين
١- الفعل المتعدي لواحد
البناء للمجهول
البناء للمجهول
البناء للمجهول
البناء للمجهول

المذهب الثاني: العامل شكلا لا مفهوما.

اتخذ من العامل مدخلا شأن سيبويه إلا أن نظرته بدأت تتسم بقدر من الشكلية، حيث إنه قسّم العوامل إلى: لفظية ومعنوية[١]، بناء على أن العوامل اللفظية تتميز على المعنوية من جهة أن اللفظية تُتلفظ باللسان وتُعرف بالجنان، أما المعنوية فهي لا تتلفظ باللسان ولكنها تُعرف بالجنان فقط[٢]، وهو ما جعلنا نسم هذا المذهب بأنه شكلي أكثر منه مفهوميا مقارنة بالمذهب الأول الذي مثله سيبويه، ومُمثلا هذا المذهب الثاني هما: عبد القاهر الجرجاني في العوامل المائة، وابن الخشاب في المرتجل.

ثم نجد أن ممثلَيْ هذا المذهب اختلفا بعد ذلك في تقسيمهما للعوامل اللفظية والمعنوية، على النحو الآتي:

أولا: عبد القاهر الجرجاني:

ففي الوقت الذي بدأ فيه عبد القاهر بالعوامل اللفظية مُقسِّمًا إياها إلى سماعية وقياسية[٣]؛ لأن عمل العامل اللفظي " إما أن يتوقف على السماع دون أن يستند إلى قاعدة، وإما أن يرتكز على قاعدة كلية محصورة الموضوع"[٤].

فقسم السماعية بحسب ما تختص بالعمل فيه إلى قسمين: الأول: عوامل تختص بالعمل في الأسماء، والثاني: عوامل تختص بالعمل في

---

(١) انظر العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، وشرحها الشيخ خالد الازهري، ص ٨٣.

(٢) انظر شرح العوامل المائة، لعبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الازهري، ص ٨٤، وانظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٤.

(٣) انظر العوامل المائة، شرح خالد الأزهري، ص ٨٤، ٨٥.

(٤) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ص ٢٥.

الأفعال، وقسّم عوامل الأسماء إلى نوعين بحسب عدد ما تعمل فيه من أسماء: الأول: ما يعمل في اسم واحد، وهي حروف الجر(١)، وكذلك الحروف التي تنصب الاسم فقط مثل: الواو بمعنى مع، مثال: استوى الماء والخشبةَ، وكذلك (إلا) للاستثناء، و(يا) النداء(٢)، والثاني: ما يعمل في اسمين، وهذا راح يفرعه إلى صنفين: الأول: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، والثاني: حروف ترفع الاسم وتنصب الخبر.

أما العوامل اللفظية التي تختص بالعمل في الأفعال: فراح يقسمها بحسب أثر هذا العمل إلى: أولا: حروف تنصب الفعل، وثانيا: حروف تجزم الفعل(٣)، وألحق بهذين الصنفين من العوامل اللفظية المختصة بالحروف والمختصة بالأفعال، عددا من الكلمات التي ثبت لها عمل ما، مثل: أسماء الشرط التي تجزم على معنى (إن) الشرطية(٤)، وأسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز(٥)، وأسماء الأفعال(٦)، والأفعال الناقصة(٧)، وأفعال المدح والذم(٨)، وأفعال الشك واليقين(٩)، والجامع المشترك بين كل هذه الأبواب أنا إزاء ألفاظ سُمع عن العرب عمل معين لها.

---

(١) انظر العوامل المائة، شرح خالد الأزهري، ص ٨٧.

(٢) انظر السابق، ص ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦.

(٣) انظر العوامل المائة، شرح الشيخ خالد الأزهري، ص ٢٠٣، ٢١٠.

(٤) انظر السابق، ص ٢١٧.

(٥) انظر السابق، ص ٢٣١.

(٦) انظر السابق، ص ٢٤٣.

(٧) انظر السابق، ص ٢٥١، وما بعدها.

(٨) انظر السابق، ص ٢٦٩.

(٩) انظر السابق، ص ٢٧٥.

أما العوامل القياسية فقسمها سبعة أقسام، وضع على رأسها الفعل، ثم المصدر ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول ثم الصفة المشبهة، ثم الاسم المضاف إلى غيره، ثم كل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتض للتمييز[1].

ثم ختم حديثه بالعوامل المعنوية والتي تتركز في أمرين: العامل في المبتدا والخبر، والعامل في الفعل المضارع[2].

ولا يخفى على الناظر المتأمل في هذا التقسيم وما يقوم عليه من اعتبارات، أنه تقسيم يجنح نحو أسس شكلية في تناول المادة النحوية، من قبيل: الملفوظ باللسان في مقابل غير الملفوظ على مستوى العوامل كليةً، والمسموع في مقابل المقيس على مستوى العوامل اللفظية، ثم العامل في الاسم مقابل العامل في الفعل على مستوى العوامل اللفظية السماعية، ثم العامل في اسم واحد في مقابل العامل في اسمين على مستوى العوامل اللفظية السماعية العاملة في الاسم، ثم عمل النصب في مقابل عمل الجزم على مستوى العوامل اللفظية السماعية العاملة في الفعل، ومن ثم راحت طبقات الفعلية وما لها من تداخل كما كان مرصودا عند سيبويه تتحلل وتتوزع عناصرها وفقا لهذا التقسيم ذي الاعتبارات الشكلية؛ ولذا قلنا إن هذا المذهب غلب عليه في اعتباره العامل أساسا، الركونُ إلى العامل بوصفه شكلا أكثر منه مفهوما.

(١) انظر العوامل المائة، شرح الشيخ خالد الأزهري ، ص ٢٨٣-٣١١.

(٢) انظر السابق، ص ٣١٢.

ثانيا: ابن الخشاب:

أما ابن الخشاب فقد في كتابه المرتجل[١] بدأ بذكر العوامل المعنوية؛ لكونها الأقل عددا، فذكر أنها مواضع ثلاث: اثنان متفق عليهما وواحد مختلف فيه، فأما المتفق عليهما فهما: عامل المبتدأ وهو الابتداء، ورافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم، فالفعل المضارع "يكتب" مرفوع في قولك: "مررتُ برجلٍ يكتب"؛ لوقوعه موقع "كاتب"، وأما المختلف فيه فهو رافع الصفة، هل الموصوف أم العامل في الموصوف؟[٢].

ثُمَّ قسّم العوامل اللفظية إلى ثلاثة أقسام: أفعال وحروف وأسماء:

وداخل الأفعال: قسمها من جهات عدّة: من جهة البناء للمعلوم، فتناول الفاعل، ومن جهة البناء للمجهول فتناول ما يقوم مقامه، ومن جهة التمام والنقصان فتناول كان وأخواتها وكاد وأخواتها، ومن جهة التعدي واللزوم، فتناول معمولات الفعل من منصوبات كالمفعول به والمفعول المطلق وظرفي الزمان والمكان والمفعول له والحال والتمييز بوصفها جميعا من أعمال الفعل[٣].

وداخل الحروف: تناول ضروبا من الحروف، فمنها: ما ينصب ويرفع، مثل: إنّ وأخواتها، ومنها ما ينصب فقط، مثل: واو المفعول معه، والاستثناء، وحروف النداء، ونواصب الأفعال، ومنها ما يجزم، ومنها ما يجر[٤].

---

(١) وهو شرح لكتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني، وهو الكتاب الذي شرح فيه عبد القاهر كتابه (العوامل المائة)، انظر مقدمة تحقيق كتاب المرتجل، علي حيدر، ص٣.

(٢) انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٤، ١١٥.

(٣) انظر السابق، ص ١١٦-١٦٠.

(٤) انظر السابق، ص ١٦٨-٢٢٦.

وداخل الأسماء: قسّمها نوعين: (١) ما يعمل منها عمل الفعل، مثل: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصادر وأسماء الأفعال، (٢) ما يعمل منها عمل الحروف وهي تشمل الإضافة وأسماء الشرط الجازمة[١].

المحصلة بعد التفصيل:

إن المرتكز عند أصحاب هذا الاتجاه بمذهبيه وممثليه من: سيبويه وعبد القاهر وابن الخشاب، كان هو العامل أكثر منه المعمولات، بيد أن هذين المذهبينِ وإنْ اتفقا في الظاهر في اتخاذ العامل أساسا لتناول القضية وعرضها، وفي البدء بالفعل بوصفه رأس العوامل عموما عند سيبويه وبوصفه أول العوامل اللفظية عند ابن الخشاب وأول العوامل القياسية عند عبد القاهر، إلا أنهما اختلفا بعد ذلك في علّة البدء بالفعلعندكل واحد منهما، وهوما جعل البحث يفصل بينهما مذهبا،على الرغم من اتفاقهما اتجاها.

فعلة البدء بالفعل عند سيبويه هي قوة الفعل في إفادة الحدث[٢]، تلك القوة التي تتفاوت في الفعل وفي الأسماء الملحقة به من أوصاف مشتقة

---

(١) انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٣٥-٢٦٩.

(٢) حيث يقول سيبويه في أول أبوابه في الكتاب بعد الأبواب السبع الأولى التي تُمثّل مقدمة الكتاب: "باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعولُ الذي لم يتعد إليه فعلُ فاعلٍ ولا يتعدى فعلُه إلى مفعولٍ آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عملَ الفعلِ الذي يتعدى إلى مفعولٍ، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون من القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولٍ مجراها، وما أُجري مُجرى الفعل وليس بفعلٍ ولم يقو قوتَه، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوي قوةَ الفعلِ وما جرى مجراه وليس بفعل"، الكتاب، ص ٣٣/١.

ومصادر، كما سبق أن بيّن البحثُ، ولكننا إذا ما جئنا لابن الخشاب، فإننا سنجده يقول: "العوامل على ضربين: لفظي، ومعنوي، واللفظي هو الأصل؛ لأنه الأقوى، إذ كان محسوسا؛ لأنه يُدرك بالسمع، والمعنوي دونه؛ لأنه معقول مستنبط لا محسوس"(١)، فقوة العوامل اللفظية التي يأتي الفعل على رأسها عند ابن الخشاب إنما كانت لكونها محسوسة، ولا يخفى الفرق الشاسع بين أساس القوة عند سيبويه وأساسها عند ابن الخشاب، فهو عند سيبويه القوة في إفادة الحدث، وعند ابن الخشاب قوة الظهور في الحس والسمع.

كما أننا لا بد أن نلحظ أن أصحاب هذا الاتجاه، وبالأخص منهم عبد القاهر، على الرغم من اتفاقهم على اعتبار العامل أساسا في تناول المادة النحوية، إلا أن ثمة اعتبارات أخرى بدأت تنافس العامل في أسس التقسيم وتتمتع بقدر من المصداقية العلمية، مثل: أثر العامل في المعمول، كما هو في تقسيم عمل الحروف في الأفعال إلى حروف تنصب وحروف تجزم عند عبد القاهر، وكذلك اعتبار نوع الكلمة المعمول فيها كما في تقسيم العوامل اللفظية السماعية إلى عوامل في الأسماء، وعوامل في الأفعال.

(١) المرتجل، ص ١١٤.

المبحث الثاني:

الجمع بين العامل والمعمول أساسا في تناول المادة النحوية

كان هذا الاتجاه في درسه لقضية العامل جامعا بين الجوانب الثلاث التي حددته آنفا لقضية العامل، الجانب الأول: هو نوع العامل، الجانب الثاني: هو نوع المعمول، الجانب الثالث: هو الحالة الإعرابية او الأثر الإعرابي الذي يحمله هذا المعمول، بيد أننا سنقسم أصحاب هذا الاتجاه من زاويتينِ، على النحو الآتي:

الزاوية الأولى: تتعلق بطريقتهم في تحديد العامل.

الزاوية الثانية: تتعلق بالأولوية الممنوحة من قبل أصحاب هذا الاتجاه لنوع المعمول والأثر الإعرابي، أيهما يتقدم على الآخر في مقاربة قضية العامل وتصنيف المادة النحوية، نوع المعمول أم الأثر الإعرابي، وهذا تفصيل كل زاوية من الاثنينِ:

الزاوية الأولى: تختص بنوع العوامل

ومن هذه الزاوية كان أصحاب هذا الاتجاه مذهبينِ:

المذهب الأول: قسم العوامل بحسب نوع الكلم

فقال ممثل هذا المذهب ابن السراج: "العوامل من الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف"[(١)]، كان ابن السراج ممثل هذا التيار.

المذهب الثاني: قسم العوامل بحسب بروزها في اللفظ من عدمه.

فراح يُقسّم العامل فيها صنفينِ، وهما: العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية[(٢)]، بيد أن هذه الزاوية المعنية بالعامل لم تكن أساسا في تبويب

---

(١) الأصول، ابن السراج، ص ٥١/١.

(٢) المقدمة المُحْسِبَة، ابن بابشاذ، ص ٣٤٤، ثمار الصناعة، الجليس، ص٢٤١-٢٤٤.

المادة النحوية ومقاربة قضية العامل عند المذهبين سابقي الذكر ضمن هذا الاتجاه، بقدر ما كانت الزاوية الثانية الآتي ذكرُها هي الأساس والمرتكز عند أصحاب هذا الاتجاه؛ ولذلك جعلته اتجاها ثانيا منفصلا عن الاتجاه الأول؛ إذ إن العامل كان الأساس في التصنيف للمادة النحوية ومقاربة قضية العامل عند أصحاب الاتجاه الأول، أما هؤلاء فلم يكن العامل أساسا عندهم، ومثّل هذا المذهب: الجليس، وابن بابشاذ.

الزاوية الثانية: تختص بالمعمولات والأثر الإعرابي

ومن هذه الزاوية كان أصحاب هذا الاتجاه مذهبينِ على النحو التالي:

المذهب الأول: **نوع الكلمة، المعمول أساس تناول المادة النحوية**

تقدم عند أصحاب هذا المذهب اعتبار نوع الكلمة على حالتها الإعرابية أساسا في تبويبهم للمادة النحوية ومقاربتهم لقضية العامل، ومن ثم راحوا يُقسّمون معمولات هذا العامل من كلمات بحسب نوعها كَلِمًا إلى أسماء وأفعال وحروف، ثم قسّموا كل نوع من الأسماء والأفعال إلى معربات ومبنيات[١]، فبدأوا بمعربات الأسماء[٢] وقسموها بحسب حالاتها الإعرابية[٣]

---

(١) انظر الأصول، ابن السراج، ١٤٥/٢.

(٢) انظر السابق، ص ٥٨/١.

(٣) الفرق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية والوظيفة النحوية، هو أن الوظيفة النحوية: ترتبط بالموقع الإعرابي الذي يحدده نظام بناء الجملة، فالفاعلية وظيفة نحوية تشكل مع الفعل جملة معينة، وتشغل موقع الفاعل، وكذلك الخبرية وظيفة نحوية تشغل موقع الخبر وتشكل مع المبتدأ جملة معينة، وكذلك وظيفة المفعولية ووظيفة الإضافة، ولكل وظيفة إعرابية حالة إعرابية خاصة بها، فوظيفة الفاعلية والابتدائية والخبرية لها حالة الرفع، ووظيفة المفعولية لها حالة النصب، ووظيفة الإضافة لها حالة الجر، ولكل حالة من هذه الحالات علامات إعرابية تختلف بحسب نوع الكلمة التي تشغل هذه الحالة، فجمع المذكر السالم – مثلا – له علامة في حالة الرفع والنصب والجر تختلف عن علامة الاسم المفرد في تلك الحالات، انظر بناء الجملة في العربية، د. محمد حماسة، ص ٨٨.

إلى أسماء مرفوعة[١] ومنصوبة[٢] ومجرورة[٣]، ذاكرين الوظائف التي يمكن أن تشغل كل حالة من حالات الأسماء، ثم انتقلوا إلى المبنيات من الأسماء مُفرّقين فيها بين المبني بناء أصليا والمبني بناء عارضا[٤]، ثم انتقلوا بعدها إلى القسم الثاني الذي يناظر القسم الأول من الأسماء، ألا وهو قسم الأفعال، وقسّموها إلى: معربة ومبنية[٥]، فبدأوا بالمعربة وقسّموها إلى: مرفوعة ومنصوبة ومجزومة[٦]، والمبنية قسموها إلى: أصيلة في البناء، وهي: الماضي والأمر، وعارضة البناء: مثل المضارع إذا دخلت عليه نون التوكيد ونون النسوة[٧].

فكان تبويب هذا المذهب ومعالجته لقضية العامل مرتكزا على ثلاثة أسس: الأول: نوع المعمول كلمًا: اسم أم فعل أم حرف، وهو الإطار الأساسي بالنسبة له، الثاني: هو حالتها من حيث البناء والإعراب، معربة أم مبنية، الثالث: هو حالة هذا الإعراب أو البناء، هل هو رفع أم نصب أم جزم، في حالة الإعراب، أم هو بناء أصيل أم عارض في حالة البناء.

---

(١) انظر الأصول، ابن السراج، ص ٥٨/١.

(٢) انظر السابق، ص ١٥٨/١.

(٣) انظر السابق، ص ٤٠٨/١.

(٤) انظر الأصول، ابن السراج، ص ١٢٧/٢، انظر الأصول، ابن السراج، ص ١١١/٢، ١٣٩، حيث قسم المبنيات من الأسماء إلى ضربين: مفرد، ومركب، فأما المفرد فهو المبني بناء لازما لا يزول، وهي ستة: الضمائر، أسماء الإشارة وقد قال عنها ابن السراج: "اسم أُشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل"، ص١١٤/٢، وأسماء الأفعال، وأسماء الاستفهام، وبعض الظروف مثل: الآن ومُذْ ومُنْذُ، وأسماء الأصوات، والمركب وهو ما يكن مبنيا في أصله، وما كان مضافا معربا ثم قُطع عن الإضافة وبُني على الضم، مثل قبل وحسب

(٥) انظر السابق، ص ١٤٥/٢.

(٦) انظر السابق، ص ١٤٦-١٥٦.

(٧) انظر الأصول، ابن السراج، ص ١٩٩/٢.

القصد أن لحظ نوع الكلمة كان متقدما على لحظ حالتها الإعرابية أو البنائية عند هذا المذهب، وهو ما سينعكس عند المذهب الثاني، حيث سيصير لحظ الحالة الإعرابية متقدما على لحظ نوع الكلم، وقد مثّل هذا المذهب الأول ابن السراج في أصوله.

المذهب الثاني: نوع الحالة الإعرابية أساس تناول المادة النحوية

تقدم عند أصحاب هذا المذهب اعتبار الحالات الإعرابية على اعتبار نوع الكلم أساسا لتبويب المادة النحوية ولتناول قضية العامل، ومن ثم قسّموا حالات الكلم الإعرابية إلى: رفع ونصب وجر وجزم، وداخل كل حالة من حالتي الرفع والنصب كانوا يلحقون المرفوع من الأفعال وهو المضارع بالمرفوع من الأسماء، وكذلك فعلوا مع المنصوب من الأفعال والأسماء.

ولذلك ميّزتُ هذا المذهب عن المذهب الأول ضمن هذا الاتجاه[1]؛

(١) بيد أن هذا المذهب على اتفاقه في اتخاذ الأثر الإعرابي لا نوع الكلمة مدخلا لقضية العامل وأساسا في تبويبه للمادة النحوية، عاد واختلف في نقطة صغيرة وهو يذكر الحالات الإعرابية؛ إذ إن الجليس في ذكره للحالات الإعرابية قدّم المرفوعات يليها المجرورات ثم المنصوبات والمجزومات، وهذا ما لم يفعله ابن بابشاذ حيث جعل المنصوبات بعد المرفوعات ثم أتى بالمجرورات بعد المنصوبات، يلي المنصوبات المجزومات، وعلة ذلك في تصوري هو أن الجليس صرّح بأن "أصل العمل للحرف والفعل"، ص ٢٤٣، ومن ثم فالرفع باعتباره أول أعمال الفعل أولى بالتقديم، ثم يليه الجر باعتبار أن فاعله من مجرور صاحب أصل في العمل مع الفعل كما ذكر الجليس، فكان تقديم الجر مراعاة لأصالة الحرف في العمل، ولذلك وجدنا ابن الخشاب يقول عن حروف الجر مقارنا بينها وبين حروف الجزم: "هذه الحروف – يقصد حروف الجر – أقوى عملا من حروف الجزم، وإن كانت في الأسماء نظيرة تلك في الأفعال"، المرتجل، ص ٢٢٣، وكأن ابن الخشاب بكلامه هذا يريد أن يلفت نظرنا إلى زاويتين مختلفتين في النظر إلى حروف الجر: الأولى: هي الزاوية التي يُنظر فيها إلى قوة حروف الجر في العمل، وفيها تصير مناظرة للأفعال، كما صرح الجليس هنا، والثانية: هي الزاوية التي يُنظر فيها إلى مناظرة الجر للجزم في اختصاص الأول بالأسماء مقابل اختصاص الثاني بالأفعال، وباستحضار هاتين الزاويتين نستطيع أن نفسّر لماذا قدّم مَنْ قدّم الجرَّ على النصب، ولماذا أخّر مَنْ أخّر الجرَّ وجعله بعد النصب وقبل الجزم، فالذي وضع الجر بعد الرفع كان معتبرا للزاوية الأولى حيث قوة الجر بوصفه عاملا، ومن ثم وضعه بعد الرفع الذي يمثل العمل الأساسي للفعل الذي هو قرين حروف الجر في أصالة العمل، والذي نظر للزاوية الثانية وضع الجر بعد النصب ليكون نظيرا للجزم في اختصاص كل واحد منهما بفصيل من الكلم غير الآخر، بإيجاز: الذي وضع الجر بعد الرفع نظر إلى قوته عاملا، ومن ثم اعتبره مناظرا للفعل الذي يرفع بالأساس، والذي وضع الجر بجوار الجزم ومن ثم بعد النصب نظر إلى اختصاصه بفصيل من الكلم هو الأسماء، ومن ثم اعتبره مناظرا لحروف الجزم التي تختص هي الأخرى بالأفعال.

لكونه في هذه الجزئية يقع عكسه تماما، وقد مثّل هذا المذهب الجليس في كتابه "ثمار الصناعة"، وابن بابشاذ في المقدمة المحسبة[1].

المحصلة بعد التفصيل:

إن هذا الاتجاه على اختلاف مذهبيه، حاول أن يجمع في تناوله بين الاهتمام بالعوامل وما يسري بينها من علاقات تآخٍ من جهة وبين الاهتمام بالمعمولات أو الأثر الإعرابي من جهة أخرى، وقد دفعه حرصه على الاهتمام بالعوامل إلى تفصيل القول في علاقات التآخي بين هذه العوامل من فعل وحرف واسم، فوجدنا أصحاب هذا الاتجاه ينصون على أن "أصل العمل للحرف والفعل، فأما الاسم فيعمل بحكم المضارعة لهما والحمل عليهما، ... والأسماء العاملة أربعة أصناف: الأول: ما كان مشتقا من الفعل، ... والثاني: ما كان فيه معنى الفعل، ... والثالث: ما ناب مناب الفعل، ... وهي الظروف إذا وقعت أخبارا أو صفات أو صلات أو أحوالا؛ لأنها حينئذ تسد مسد فعل أو اسم فاعل ... والرابع: ما يقدر تقدير الحروف، وهو المضاف الحقيقي، وهو ضربان: مقدر باللام، ومقدر بمن، الأول: نحو غلام زيد، والثاني: نحو: خاتم فضة"[2]، ثم أصحاب هذا الاتجاه في حديثهم عن الأفعال بوصفها عوامل يقسّمونها ثمانية أنواع[3] من حيث التصرف والجمود

---

(١) انظر ثمار الصناعة، ص ٢٤٩، وص٣٥٧، وص٤١٠، وانظر المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ص ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٢٩، ٣٤٠.

(٢) ثمار الصناعة، الجليس، ص ٢٤٣، ٢٤٤، وانظر الأصول، ابن السراج، ص ٥٢/١-٥٧، المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ص ٣٤٤-٤٠٣.

(٣) انظر ثمار الصناعة، الجليس، ص ١٤٦ وما بعدها حيث فصّل هذه الأنواع الثمانية للأفعال، ص ٢٤٤ حيث نصّ على كونها ثمانية، وانظر المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ص ٣٤٩، حيث ذكر هذه الأنواع الثمانية على النحو التالي: ١- كان وأخوتها، ٢- علم وأخواتها، ٣- أعطى وأخواتها، ٤- أعلم وأخواتها، ٥- ما ينصب مفعولا واحدا، ٦- ما يتعدى بواسطة، ٧- المبني لما لم يسم فاعله، ٨- الأفعال الجامدة.

والتعدي واللزوم بكل أنواع التعدي، والتمام والنقصان، وهو ما يذكرنا بصنيع سيبويه في رصده لصور الفعل فقد كان متحركا بين هذه الأنواع الثمانية من الأفعال.

نخلص من هذا إلى أن أصحاب هذا الاتجاه – بحرصهم على إبراز هذا التآخي الحادث بين كلمات اللغة تحت مظلة العاملية، ذلك الذي مثّل الزاوية الأولى من اهتمامهم – كانوا قريبين جدًّا من أصحاب الاتجاه الأول، بيد أنه حرص لم يتجاوز مجرد النص على هذه الزاوية الأولى والرصد لصورها دون اعتمادها أساسا في التبويب كما فعل أصحاب الاتجاه الأول، فكان أصحاب هذا الاتجاه الثاني في تبويبهم أكثر اتّكاءً على الزاوية الثانية التي يُفصّل الحديثُ فيها من خلال أحد مدخلين: (أ) أنواع المعمولات كَلِمًا كما فعل أصحاب المذهب الأول أو(ب) حالاتها الإعرابية المختلفة كما فعل أصحاب المذهب الثاني، وهذان المدخلانِ هما ما شكّلا الجانب الثاني والثالث من جوانب قضية العامل كما حددها البحث آنفا، إن اعتناء هذا الاتجاه بـ"المعمول" و"الأثر الإعرابي" على حساب "العامل"، سيجعل من هذا الاتجاه الثاني ممهدا للاتجاهينِ اللذينِ سيأتيانِ بعده، حيث سيصير هذانِ الجانبانِ: "المعمول" و"الأثر الإعرابي" من جوانب قضية العامل، غالبينِ على مقاربة هذينِ الاتجاهينِ القادمينِ.

المبحث الثالث: المعمول أساسا في تناول المادة النحوية

إذا كان الاتجاه الأول أولى العامل عناية كبرى، وكان الاتجاه الثاني قد زاحم العامل عدهم اعتبارات أخرى مثل نوع المعمول ونوع الحالة الإعرابية، فإن أصحاب هذا الاتجاه اتخذوا من أساسين منطلقا لهم في تصنيف المادة النحوية ومقاربة قضية العامل، هذانِ الأساسانِ هما: الأول: نوع المعمول كَلِمًا: اسم فعل حرف، الثاني: الأثر الإعرابي الذي يتمثل في حالة المعمول الإعرابية: رفع نصب جر جزم، واختفى على مستوى التبويب عندهم الحديث عن العوامل اللفظية والمعنوية ولحظ العلاقات الوثقى بين العوامل اللفظية من أفعال وحروف وأسماء كما كان يفعل أصحاب الاتجاهين: الأول والثاني على تفاوت بينهما آنفا.

ومن ثم شكّل هذان المنطلقانِ: نوع المعمول أولا، والأثر الإعرابي ثانيا، مدخلَ هؤلاء النحاة لتبويب المادة النحوية ومقاربة قضية العامل، وهما منطلقان يُمثّلان الجانب الثاني والثالث من جوانب قضية العامل كما حددناها آنفا، فقسّموا الكلم لأنواعه الثلاث: أسماء وأفعال وحروف، وكل نوع من أنواع الكلم قسّموه إلى جهات عدة، على النحو التالي:

أولا: الأسماء.

قسّموها من جهات عدة: (١) من حيث الإعراب والبناء، ومن ثم تنقسم إلى: (أ) معربة، وهي وجوه بحسب الحالات الإعرابية التي وفقها تنقسم الأسماء إلى: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وداخل كل حالة كان تُدرج الوظائف النحوية التي يمكن أن تشغل هذه الحالة، فداخل حالة الرفع: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وخبر لا التي لنفي الجنس، والعامل المسئول عن إحداث هذه الحالة، وداخل

حالة النصب يذكر: المفعول المطلق، والمفعول به، والمنادى بوصفه مفعولا به في الأصل، ويلحق به المندوب والمختص والتحذير والإغراء، ثم المفعول فيه، والمفعول له، ومعه، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان، واسم إنّ، ثم حالة الجر.(ب) مبنية وفيها يسرد المبنيات من الأسماء، (٢) من حيث الإفراد والتثنية والجمع، (٣) من حيث التعريف والتنكير، (٤) من حيث التذكير والتأنيث، (٥) من حيث حكم آخره المنقوص والمقصور والممدود، (٦) من حيث اشتقاقه من الفعل: فيتناول المشتقات على اختلاف أنواعها مبتدئا باسم الفاعل ومنتهيا باسم الآلة، (٧) من حيث أصوله: فيقسمه إلى ثلاثي ورباعي وخماسي، إلا أن الغالب على عرض المادة النحوية داخل باب الأسماء هو تحكم جهة العلامة الإعرابية في العرض بوصفها الجهة صاحبة النصيب الأكبر من المادة العلمية مقارنةً بالجهات الأخرى؛ وذلك لما تحتويه هذه الجهة من حديث عن وظائف نحوية تشغل كل حالة من الحالات الإعرابية، ثم يُختتم قسم الأسماء بذكر التوابع.

ولا يخفى ما في هذا التناول من جمع بين القضايا النحوية والقضايا الصرفية والقضايا التي تتعلق بالمقدمات النحوية، أما القضايا النحوية فهي واضحة في الحديث عن الوظائف النحوية التي تشغل كل حالة من الحالات الإعرابية الثلاثة، وأما القضايا الصرفية فتتجلى في الحديث عن أصول الأسماء، وحكم آخرها، واشتقاقها، والدليل القاطع على اختلاط الصرفي بالنحوي هو أنهم في ذكرهم للمشتقات لم يفرقوا بين العاملة التي يعتني بها الدرس النحوي كـ "اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل"، وغير العاملة التي يعتني بها الدرس الصرفي، مثل: اسم الزمان والمكان واسم الآلة، فأوردوا الحديث عنهما معا، بيد أن

أصحاب هذا الاتجاه لم يكونوا على درجة واحدة في هذا المزج بين النحوي والصرفي الذي شاب حديثهم عن المشتقات، ففي الوقت الذي وقع فيه الزمخشري في المفصل لم يقع فيه ابن الحاجب في الكافية[1]، على الرغم من اقتفاء الأخير لآثار الأول في مؤلفه[2].

ثانيا: الأفعال.

يقسّمها أصحاب هذا الاتجاه إلى ثلاثة أصناف: ماض ومضارع وأمر، والمضارع له حالات: الرفع والنصب والجزم، وداخل حالة الرفع هناك العامل المسئول عن الرفع، وكذلك الأمر مع النصب والجزم، هناك نواصب وجوازم.

ثالثا: الحروف.

وهي تنقسم عندهم إلى أقسام عدة بحسب أدوارها: حروف جر، وعطف، ونصب ورفع، ونصب فقط، وجزم، وهذه الأحرف تتراوح بين العمل وعدم العمل، والاختصاص وعدم الاختصاص.

وممثلو هذا الفريق هم الأكثر في التراث النحوي، فمنهم أبو علي الفارسي في الإيضاح[3]، وابن جني في اللمع[1]، الزمخشري في المفصل[2]،

---

(١) انظر المفصل، الزمخشري، ص ١٩٥-٢٠٧، وقارنه بشرح الرضي للكافية، ص ٣٨٨/٤-٤٦٠.

(٢) انظر مقدمة تحقيق د. عبد العال سالم مكرم لشرح الكافية للرضي، حيث صرّح بأن "منهج ابن الحاجب في كافيته هو منهج الزمخشري في مفصله"، ص ٨/١.

(٣) انظر الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي، حيث إنه بعد المقدمات التي تتناول أنواع الكلم وحكمها من حيث الإعراب والبناء، راح يقسم الكتاب إلى حديث عن الأسماء ثم الأفعال، وقسّم الأسماء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وألحق بها الحديث عن توابع الأسماء من صفة وعطف وبدل، ثم تكلّم عن إعراب الأفعال وحالاته الإعرابية، وفي طي حديثه عن المرفوعات كان يأتي على ذكر الفاعل وما يقوم مقامه من نائب فاعل، وهو ما يجره =

= للحديث عن الفعل من حيث التصرف والجمود فيتكلم عن الأفعال الجامدة، ثم يعود للحديث عن العوامل التي تدخل على الجملة الاسمية بصفتها تُخلّف مرفوعا مثل كان وأخواتها وإن وأخواتها، ثم يتكلّم عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل بوصفها تُخلّف مرفوعا هي الأخرى.

(١) - وانظر كذلك اللمع لابن جني، حيث إنه بعد المقدمات التي تناول فيها أنواع الكلم وحكمها من حيث الإعراب والبناء، راح يقسم المادة النحوية إلى أسماء وأفعال، وقسم الأسماء إلى معربة ومبنية، ثم بدأ بالمعربة مقسما إياها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ملحقا بها الحديث عن توابع الأسماء من نعت وتوكيد وبدل وعطف، ثم تناول المبنيات من الأسماء، وكان كلما وجد مناسبة بين باب وبين مفصل من هذه المفاصل التي ارتكز عليها، جمع بين هذا الباب وذاك المفصل، مثال ذلك: وهو يتناول المبنيات من الأسماء وبالأخص الضمائر ضم إليها الحديث عن العلم تحت معنى أعم وهو المعرفة والنكرة، حيث إن العلم والضمير يشتركان في كونهما معرفةً، حتى قال ابن الخبّاز معلِّقا على هذا الجمع بين الأبواب لأدنى مشابهة عند ابن جني: "وهو ما علّق على شيء بعينه غير مُتناولٍ ما أشبهه"، توجيه اللمع، ص ٣١٠، ولأجل ذلك جاء بالحديث عن المنادي عقب الحديث عن النكرة والمعرفة، ولا جامع بينهما سوى أن من أنواع المنادى ما يكون مبنيا على الضم وهو المنادى حينما يكون علما أو نكرةً مقصودة.

(٢) انظر المفصل في علم العربية، الزمخشري، حيث قسّم كتابه أربعة أقسام: قسم للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحروف، والرابع للمشترك، وداخل قسم الأسماء تناول الزمخشري الأسماء من جهات مختلفة: أولا: جهة الإعراب والبناء، فقسمها قسمين رئيسيين: المعرب والمبني، وداخل المعرب ذكر: المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وألحق به الحديث عن التوابع: من صفة وبدل وعطف، ثانيا: جهة اتصالها بالأفعال أي اشتقاقها من الأفعال، فقسمها إلى: المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل تفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، ثالثا: جهة أصول بنيتها، فقسمها إلى: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وواضح في هذا التناول الجمع بين ما هو نحوي وما هو صرفي، وكذلك فعل في قسم الأفعال، فتناولها، من جهة الزمن، وجهة الحالات الإعرابية الممكنة للفعل المضارع ما بين رفع ونصب وجزم، ومن جهة التعدي واللزوم، وجهة التصرف والجمود، وجهة الأصول والزوائد حيث يصلح أن يكون ثلاثي الأصول أو رباعي الأصول، وفي هذا أيضا لا يخفى الجمع بين ما هو صرفي وما هو نحوي.

والأنباري في أسرار العربية[١]، وابن الحاجب في الكافية[٢].

ونستطيع أن نلحق بهم ابن مالك لكونه التزم بعد المقدمات – سواء أكان في ألفيته أم في تسهيله – بالبدء بالأسماء، فذكر حالاتها الإعرابية، وقسّمها إلى: مرفوعات[٣]، ومنصوبات[٤]، ومجرورات[٥] ملحقا بها التوابع[٦] ثم الأساليب[٧]، ثم عرض إعراب الفعل المضارع[٨].

---

(١) حيث إنه بعد المقدمات قسّم الكلم إلى: أسماء وأفعال وحروف، فبدأ بالأسماء وذكر حالاتها الإعرابية من رفع ونصب وجر، ملحقا الأساليب من نداء وتوابعه بالمنصوبات، ثم ثنّى بالأفعال مقسّما إياها إلى مرفوع ومنصوب ومجزوم، ثم ختم كتابه ببعض القضايا الصرفية والإملائية، بالإضافة إلى الحديث عن النكرة والمعرفة، انظر أسرار العربية، ص١٠٨، ٤٨، ١٦١، ١٩٥.

(٢) إذ كان سائرا على منهج الزمخشري في التأليف، انظر مقدمة د. عبد العال سالم مكرم لتحقيقه شرح الكافية للرضي، حيث ذكر ذلك الاقتفاء من قبل ابن الحاجب لخطى الزمخشري في منهج التأليف، ص ٨/١.

(٣) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ١٤٣/١، شرح التسهيل، ابن مالك، ص ٢٦٤/١.

(٤) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ٣٨١/١، شرح التسهيل، ابن مالك، ص ١٧٨/٢، إلا أنه في شرح التسهيل ألحق بالمنصوبات الأسماء التي تعمل عمل الفعل مبتدئا بأفعل التفضيل للجهة الجامعة بينه وبين فعل التعجب الذي يمثل ناصبا من نواصب التمييز الذي يُشكل بدوره منصوبا من المنصوبات التي تمثّل حديثه الأساسي واختتمه بالمصادر، انظر شرح التسهيل، ص ٥٠/٣-١٠٦، وهذا ما لم يفعله في ألفيته؛ إذ إنه أفرد بابا للأسماء التي تعمل عمل الفعل أورده بعد ذكر المجرورات، بدأه بالمصادر واختتمه بأفعل التفضيل، انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ٥/٢-٧٦.

(٥) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ٤٧٢/١، شرح التسهيل، ابن مالك، ص ١٣٠/٣.

(٦) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ٧٨/٢-١٥١، شرح التسهيل، ابن مالك، ص ٢٨٦/٣-٣٨٥.

(٧) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص٢/ ١٥٣-٢٠٢، شرح التسهيل، ابن مالك، ص ٣٨٥/٣-٤٣٤.

(٨) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ٢٤٨/٢-٢٩٨، شرح التسهيل، ابن مالك، ص ٥/٤-١٠١.

فمجيئه بالفعل المضارع بعد الحديث عن حالات الرفع والنصب والجر وملحقاتها من توابع إنما يعني أنه أقام تقسيمه على أساسين: الأول: التمييز بين المعمولات المعربة من حيث نوعها كَلِمًا إلى أسماء وأفعال، فبدأ بالأسماء ثم ختم بالفعل المضارع، الثاني: التمييز بين هذه المعمولات من حيث حالاتها الإعرابية، فبدأ على مستوى الأسماء بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات، وعلى مستوى الفعل المضارع بدأ بالمرفوع ثم المنصوب ثم المجزوم، وإن كان ابن مالك يتميز عن السابقين بأنه بفضل مقدماته النحوية التي تناول فيها المعرب والمبني والنكرة والمعرفة، لم يقع في حشد ما هو نحوي مع ما هو أوقع في باب المقدمات كما حدث عند الزمخشري في تناوله للأسماء.

المبحث الرابع: الأثر الإعرابي أساسا في تناول المادة النحوية

إذا كان أصحاب الاتجاه الأول أَوْلَوْا العامل عناية فائقة واتخذوه منطلقا في عرض قضية العامل وتبويب المادة النحوية، وكان أصحاب الاتجاه الثاني جمعوا بين العامل والمعمول والأثر الإعرابي مع تغليبهم للمعمول والأثر الإعرابي على العامل في تبويبهم للمادة النحوية، واتخذ أصحاب الاتجاه الثالث من المعمول أولا، ثم الأثر الإعرابي ثانيا، منطلقا وأساسا وهمّشوا العامل تماما على مستوى التبويب، فإن أصحاب هذا الاتجاه الرابع قد اتخذوا من الأثر الإعرابي أساسا ومنطلقا في تبويب المادة النحوية ومقاربتها، ومن ثم قسموها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات، وتوابع.

وممثلو هذا الاتجاه هم بحسب الترتيب الزمني:

(١) الحيدرة اليمني في كشف المشكل

حيث أفرد كتابا داخل كتابه "كشف المشكل" وضع له عنوانا: "كتاب العامل والمعمول" قال فيه: "هذا كتاب العامل والمعمول وهو يشتمل على تفصيل المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات ثم المجزومات، ثم التوابع الأربعة" [(١)]، فجاء حديثه متخذا من الحالات الإعرابية للمعمولات أساسا للعرض، وليس ذكر العوامل أو المعمولات.

وداخل كل حالة إعرابية كان يذكر الوظائف النحوية التي تشغلها، وهو ما سمح له أن يجمع تحت باب المرفوعات بين المرفوع من الأسماء المعربة والمرفوع من الأفعال، أقصد بذلك الفعل المضارع[(٢)]، ملحقا بالحديث

---

(١) انظر كشف المشكل، الحيدة اليمني، ص٢٠٣، فجاء حديثه متخذا من الحالات الإعرابية للمعمولات أساسا للعرض، وليس ذكر العوامل.

(٢) انظر السابق، ص ٢٥٠.

عن الفعل المضارع المرفوع الحديث عن الفعل اللازم والمتعدي والمتصرف وغير المتصرف وما يعمل عمل الفعل من الأسماء المشتقة[١]، ثم بعد ذلك شرع في ذكر المنصوبات، وفعل فيها ما فعل في المرفوعات حيث جمع المنصوب من الأسماء مع المنصوب من الأفعال[٢]، ثم بعد ذلك ذكر المجرورات، ثم ذكر المجزومات لكونها تختص بالأفعال في مقابل المجرورات المذكورة قبلها وهي تختص بالأسماء، وختم عرضه لباب العامل والمعمول بذكر التوابع الأربع.

(٢) ابن هشام في قطر الندى.

حيث إنه بعد المقدمات أورد المرفوعات[٣] مبتدئا بالمبتدأ والخبر ثم نواسخهما ثم الفاعل ونائبه، ملحقا بالحديث عن المرفوعات الاشتغال والتنازع[٤]، ثم انتقل للمنصوبات[٥] بادئا بالمفعول به، ومنتهيا بالمستثنى، ثم انتقل للمخفوضات[٦] سواء أكانت بحرف أم بإضافة، ثم أورد بابا[٧] لما يعمل عمل الفعل من أسماء، وهي: اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ثم أورد

(١) انظر كشف المشكل، ص ٢٥٥-٢٧٦.

(٢) انظر السابق، ص ٣٣٨، وجاء بأسلوب التعجب في ذيل المنصوبات من الأسماء وبالتحديد قبل أسلوب النداء، ولم أستطع الاهتداء إلى حكمة ذلك عند المؤلف، انظر ص ٣٢٣.

(٣) انظر قطر الندى، ابن هشام، ص ١٢٤.

(٤) انظر السابق، ص ١٩٣-٢٠٠.

(٥) انظر السابق، ص ٢٠٠.

(٦) انظر السابق، ص ٢٤٧.

(٧) - انظر السابق، ص ٢٥٤.

بابا للتوابع[١]، ثم ختم بالحديث عن موانع الصرف والتعجب والوقف وحركة همزة الوصل.

(٣) السيوطي في الهمع

إذ إنه بعد المقدمات أورد المرفوعات وإن كان سمّاها عمدا[٢]، وجمع فيها بين مرفوع الأسماء ومرفوع الأفعال وهو الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم[٣]، ثم أورد المنصوبات، واضعا ضمنها الأساليب من نداء ومندوب بوصفها منصوبات[٤]، وجمع السيوطي تحت المنصوبات بين الأسماء المنصوبة والفعل المضارع المنصوب[٥]، ثم أورد المجرورات وبعدها المجزومات لكون الأخيرة مختصة بالأفعال في مقابل الأولى المختصة بالأسماء.

ثم بعد ذلك أفرد السيوطي بابا للفعل وما يعمل عمله من كلمات، وسماه: "كتاب العوامل"[٦]، وكأنه أراد بذلك أن يستدرك ما فات تناوله السابق الذي كان مركزا على الأثر الإعرابي، ومن ثم لم يُولِ هذا التناول السابق العامل عناية تكشف علاقة الترابط بين هذه الطبقات من الفعلية في اللغة، فأراد السيوطي أن يبرز ذلك، ثم أتبع كتاب العوامل بكتاب التوابع والعوارض كالعدد والتأريخ، ثم ختم بالصرف والإملاء.

---

(١) انظر قطر الندى، ابن هشام ، ص٢٨٠.

(٢) انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ص ٣/٢.

(٣) انظر السابق، ص ٢٧٣/٢.

(٤) انظر السابق، ص ٣٢/٣.

(٥) انظر السابق، ص ٨٧/٤.

(٦) انظر السابق، ص ٧/٥-١٦٢.

ملاحظات على تجربة السيوطي:

إن تجربة السيوطي بحكم كونها الأخيرة زمنا في عرضنا تقتضينا وقفة؛ إذ إنها تتسم ببعض السمات التي فاتت سابقيه من أصحاب الاتجاه الثالث، كالزمخشري وابن مالك، وستكون وقفتنا هذه مصوغة في صورة ملاحظات على النحو التالي:

أولا: السيوطي في عرضه هذا أراد أن يستدرك ما فات الزمخشري حينما خلط قضايا الصرف بالنحو في تناوله للأسماء والأفعال(١)، ففصل السيوطي الصرف بحديث خاص في آخر الكتاب.

ثانيا: أراد السيوطي أن يستدرك ما فات ابن مالك في عدم التفاته إلى وقوع الأساليب داخل المنصوبات؛ إذ إن ابن مالك فصلها عن المنصوبات وأوردها بعد المجرورات والتوابع(٢)، وهذا الذي التفت إليه السيوطي من قوع الأساليب ضمن المنصوبات قد فعله الزمخشري قبله في المفصل(٣).

---

(١) انظر المفصل في علم العربية، الزمخشري، حيث قسّم كتابه أربعة أقسام: قسم للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحروف، والرابع للمشترك، وداخل قسم الأسماء تناول الزمخشري الأسماء من جهات مختلفة: أولا: جهة الإعراب والبناء، فقسمها قسمينِ رئيسيينِ: المعرب والمبني، وداخل المعرب ذكر: المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وألحق به الحديث عن التوابع: من صفة وبدل وعطف، ثانيا: جهة اتصالها بالأفعال أي اشتقاقها من الأفعال، فقسمها إلى: المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل تفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، ثالثا: جهة أصول بنيتها، فقسمها إلى: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وواضح في هذا التناول الجمع بين ما هو نحوي وما هو صرفي، وكذلك فعل في قسم الأفعال، فتناولها، من جهة الزمن، وجهة الحالات الإعرابية الممكنة للفعل المضارع ما بين رفع ونصب وجزم، ومن جهة التعدي واللزوم، وجهة التصرف والجمود، وجهة الأصول والزوائد حيث يصلح أن يكون ثلاثي الأصول أو رباعي الأصول، وفي هذا أيضا لا يخفى الجمع بين ما هو صرفي وما هو نحوي.

(٢) انظر شرح التسهيل، ص ٣٨٥/٣.

(٣) انظر المفصل، ص ٣٢.

ثالثا: التفت السيوطي إلى ما فات جلَّ[1] السابقين له من النحاة، وهو أن "الفعل وبدائله" أو "طبقات الفعلية" في اللغة، جديرة بحديث خاص يجمع بين الفعل وهذه البدائل بوصفها عوامل، ويلفت لها الانتباه بعد ما ذاب الوعي بها عند الزمخشري في المفصل وتلاشى عند ابن مالك في التسهيل تماما لدرجة أن ابن مالك في التسهيل بدأ عرضه للأسماء التي تعمل عمل الفعل بأفعل تفضيل للصلة التي بينه وبين فعل التعجب كما سبق أن أشرت إلى ذلك متبعا إياه باسم الفاعل، غير مراعٍ أن أفعل التفضيل بوصفها بديلا للفعل لا يمكن أن يتقدم على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[2]؛ إذ إنه دونهم في طبقات الفعلية، ولذلك لا ينصب مفعولا بنفسه، وهو ما يعني أن مسألة ترتيب الأسماء التي تعمل عمل الفعل في إفادتها للقوة الحدثية أو الفعلية ما كانت

(١) قلتُ: "جلّ" ولم أقلْ "كل"؛ لأن ابن فرخان في المستوفى قد التفت لهذه الطبقية الفعلية الحادثة في اللغة سواء أكانت على مستوى الأفعال: بين متصرف وجامد، وداخل المتصرف بين المتعدي واللازم، وداخل المتعدي بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، أم كانت على مستوى بدائل الفعل من أسماء وجار ومجرور وظرف وتقدير للفعل، وساق كل هذا مجتمعا، انظر المستوفى، ص ١/١٠٠-١٦٥، وهذا الرصد لم نقف لابن فرخان على سلف له فيه سوى عند سيبويه في الكتاب، وهذا الرصد هو ما وُفّق السيوطي في رصده ضمن الكتاب الرابع في الهمع، ذلك الذي عنون له بـ "كتاب العوامل"، انظر الهمع، ص ٥/٧-١٦٢.

(٢) وإنْ كان ابن مالك حاول أن يستدرك هذا التهميش من قبله لموضوع الفعل وبدائله ومسألة عدم مراعاة قوة هذه البدائل في القيام بدور الفعل وذلك في ألفيته، فوجدناه في الألفية يفرد بابا للحديث عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل من مصادر وأسماء فاعلين ومفعولين والصفة المشبهة وأفعل تفضيل وذلك بعد حديثه عن المجرورات من الأسماء، وإن عاب هذا الحديث في الألفية عن بدائل الفعل من أسماء، أنه اختلط فيه النحوي بالصرفي حيث تحدّث عن أبنية المصادر وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ضمن حديثه عن عملها عمل الفعل، انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٢/٥-٧٦.

مأخوذة في حسبان ابن مالك تماما على مستوى التبويب في التسهيل[١]، وهو ما استدركه ابن مالك في الألفية[٢].

وصار الوعي بهذه الطبقية الفعلية التي كانت تتوزع بين ملفوظة وملحوظة عند سيبويه[٣] وداخل الملفوظة تنقسم بين أفعال وأسماء تقوم مقامها، وداخل الأفعال تنقسم بين متصرفة وجامدة ... كما فصّل البحث سابقا، أقول هذا الوعي بهذه الطبقية الفعلية صار مقتصرا على لحظ الأسماء التي تعمل عمل الفعل كما هو عند الزمخشري في المفصل وابن مالك في الألفية، وابن هشام في قطر الندى.

رابعا: قد يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال، وهو: إذا كان السيوطي قد أدرك طبقات الفعلية هكذا بوصفها عوامل داخل تصنيفه النحوي في "الهمع" الذي ارتكز على الحالة الإعرابية أو الأثر الإعرابي، فلماذا لم نضعه مع أصحاب المذهب الثاني ضمن الاتجاه الثاني؛ إذ إن أولئك قد نصوا على العوامل مع تبويبهم للمادة النحوية ومقاربتهم لقضية العامل من خلال مدخل الحالة الإعرابية أو الأثر الإعرابي، وهذا ما فعله السيوطي في الهمع؟!!

وأقول مجيبا عن هذا السؤال: إن دراسة السيوطي للعوامل ليست كدراسة أصحاب هذا الاتجاه الثاني بمذهبَيْه؛ إذ إن السيوطي وإنْ سمّى كتابه الرابع ضمن الهمع بـ"العوامل" عنوانا، لكنَّ حديثه مضمونا جاء مقتصرا على الحديث عن طبقات الفعلية فقط، ولذا قال هو نفسه: "الكتاب الرابع في العوامل

(١) انظر شرح التسهيل، ص ٣/٥٠-١٠٦.

(٢) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، ص ٢/٥-٦٨.

(٣) وكذلك كانت ملحوظة عند ابن فرخان في المستوفى كما أشرتُ إلى ذلك سابقا.

في الأسماء، الرفع والنصب من الفعلِ وما أُلحق به في العمل"[1]، أما أصحاب الاتجاه الثاني فكانوا مُقسِّمين العوامل بين: لفظية ومعنوية، ومُلاحظينَ الصلات الموجودة بين أنواع الكلم الثلاث بوصفها عوامل، كما سبق أن فصّلتُ ذلك ضمن الاتجاه الثاني، وهذا ما لم يفعله السيوطي في كتابه العوامل؛ ولذا ما كان يمكن إدراجه ضمن المذهب الثاني في الاتجاه الثاني كما يفترض السؤال، ولكنه يُدرج ضمن الاتجاه الرابع لكونه اتخذ من الحالة الإعرابية أساسا في التبويب ومدخلا لمقاربة قضية العامل شأن أصحاب هذا الاتجاه، مع تنبيهنا على تفرّده في درس طبقات الفعلية بوصفها عوامل.

رسم توضيحي مختصر لاتجاهات النحاة في تناول المادة النحوية ودراسة قضية العامل:

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ص ٩/٥.

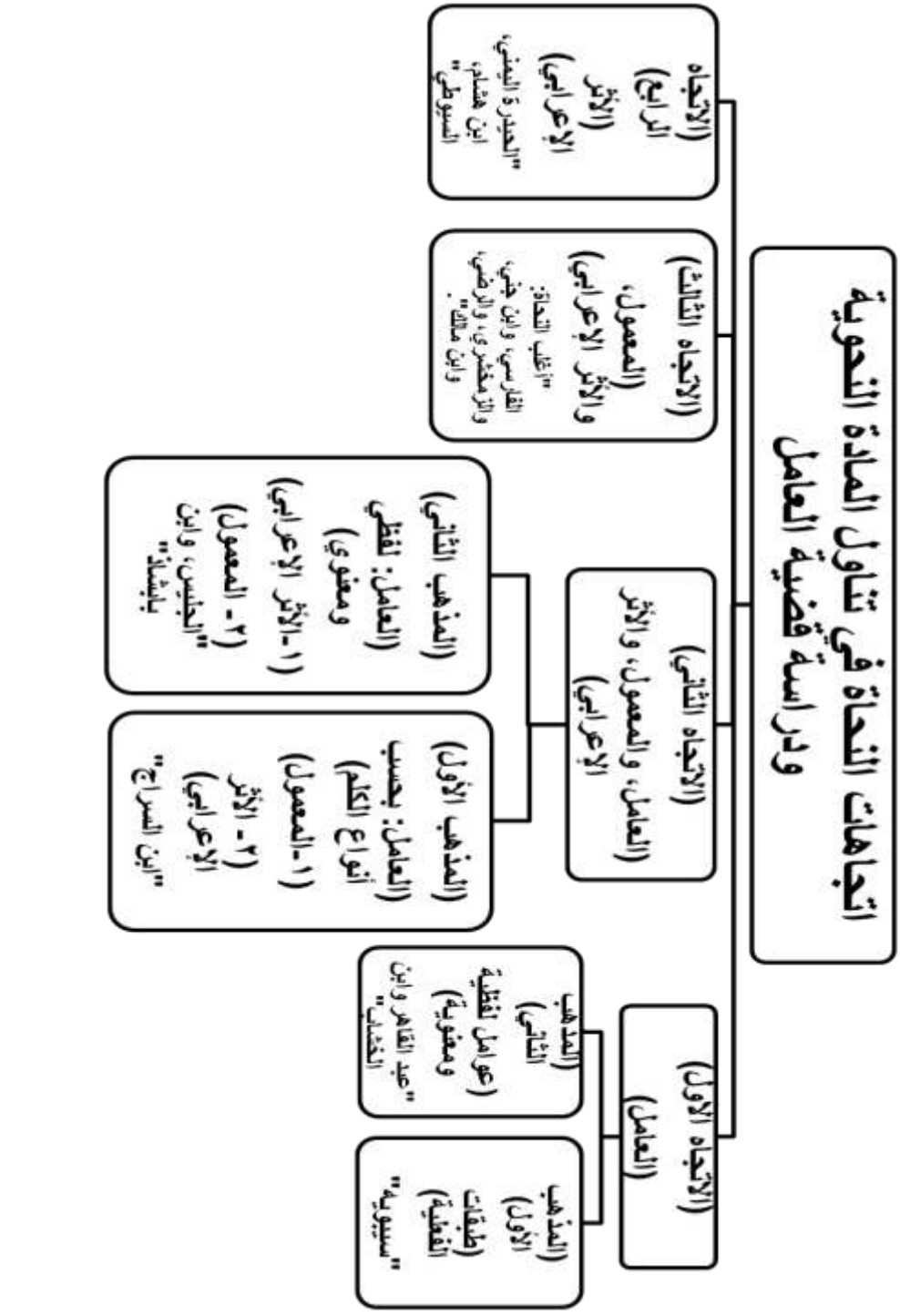
اتجاهات النحاة في تناول المادة النحوية
ودراسة قضية العامل
(الاتجاه الأول)
(العامل)
(المذهب الأول)
(طبقات الفحولة)
"سيبويه"
(المذهب الثاني)
(عوامل لفظية ومعنوية)
"عبد القاهر وابن الخشاب"
(الاتجاه الثاني)
(العامل، والمعمول، والأثر الإعرابي)
(المذهب الأول)
(العامل: بحسب أنواع الكلم)
(١-المعمول)
(٢- الأثر الإعرابي)
"ابن السراج"
(المذهب الثاني)
(العامل: لفظي ومعنوي)
(١-الأثر الإعرابي)
(٢- المعمول)
"الجنبي، وابن بابشاذ"
(الاتجاه الثالث)
(المعمول، والأثر الإعرابي)
"أغلب النحاة: الفارسي، وابن جني، والزمخشري، والرضي، وابن مالك".
(الاتجاه الرابع)
(الأثر الإعرابي)
"الحيدرة اليمني، ابن هشام، السيوطي"

الخاتمة

أولا: إن هذا التتبع التاريخي لدراسة النحاة لقضية العامل بجوانبها الثلاث التي افترضناها لها، يوقفنا على أن النحو العربي بدأ عند سيبويه متخذا من العامل مرتكزا لتبويب المادة النحوية، ومدخلا لدراسة قضية العلاقات النحوية بين مكونات التركيب وتبعه في ذلك عبد القاهر وابن الخشاب وهما أصحاب الاتجاه الأول، ثم ما لبث أن برز الاعتناء بنوع المعمول وحالته الإعرابية وزاحم الاعتناءُ بهذين الامرينِ الاعتناءَ بالعامل وغلبه دون أن يلغيه كما هو عند أصحاب الاتجاه الثاني وكان إمامهم في ذلك ابن السراج، ثم ضَمُر تماما الحديث عن العامل والوعي بالعلاقات القائمة بين أنواعه كلما، والوعي بتفاوت طبقاته أفعالا وأسماء في إفادتها للحدثية، كما هو عند أصحاب الاتجاه الثالث، إلى أن وصلنا إلى أن ذكر العامل صار مرادفا للحديث عن الحالات الإعرابية أو الأثر الإعرابي للكلمات كما هو عند الحيدرة اليمني، وصارت هذه الحالات هي مرتكز التصنيف ومقاربة القضية كما هو عند ابن هشام في "القطر"، والسيوطي في "الهمع".

ثانيا: إن هذا الكلام يعني بإيجاز أن النحو العربي تحوّل على مدار تاريخه تحوّلا كبيرا وخطيرا مفاده: أنه كان نحو عوامل فصار نحو حالات إعرابية، أو نحو معمولات، وهذا الذي بسط البحث القول فيه كاشفا مراحله وأماراته، لمسه بعض النحاة المحدثين حدسا، عند توقفه مع كتاب سيبويه ومقارنة عمل سيبويه في الكتاب بما انتهى إليه النحو العربي في كتب اللاحقين، فراح يقول هذا الباحث عن نسق سيبويه: هو "مخالف لنسق

الخالفين في كتب النحو، فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الأعراب، أي إلى أثر العوامل لا إلى العوامل نفسها"[١].

ثالثا: إن مكمن تفرد سيبويه عن اللاحقين به في درس العامل لا يتجلى بالأساس في اعتبار العامل وافتراض وجوده بقدر ما كان في لحظ العلاقات القائمة بين طبقاته، ومراعاة ذلك ذكرا وتبويبا وتحليلا، وهو ما ضعُف عند أصحاب الاتجاه الثاني وبالأخص إمامهم ابن السراج؛ وذلك بسبب تحوّل خطير وقع عند ابن السراج، هذا التحوّل هو تقديمه العوامل في صورة أنواع الكلم الثلاث: اسم وفعل وحرف[٢]، وفي ذلك نقض لصورة العوامل كما كانت عند سيبويه من جهتين: الجهة الأولى: أن هذه الصورة المقدمة من قبل ابن السراج للعوامل، لم تلتفت إلى ما في الأفعال من تفاوت في قيامها بالعمل، وهذا التفاوت كان موجودا عند سيبويه في رصده للأفعال بين التصرف والجمود وداخل المتصرفة بين التعدي واللزوم، وداخل المتعدية بين التمام والنقصان، الجهة الثانية: أن عرض العوامل في صورة أنواع الكلم كما فعله ابن السراج، يقوم على تفريق حدّي بين الفعل بوصفه عاملا والاسم بوصفه عاملا، في حين أن العلاقة بينهما – أي: الأسماء والأفعال – بوصفهما عوامل كانت تعرف نوعا من التداخل، حيث قيام الأسماء بدور الأفعال، وكان ذلك التداخل بينهما معتبرا عند سيبويه في التبويب للمادة النحوية ومن ثم في مقاربة قضية العامل، ولذلك جمعهما تحت الفعلية الملفوظة مُقدِّما الأفعال على الأسماء، بعبارة مختصرة: إن هذا

(١) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ص ١٨٤.

(٢) قال ابن السراج: "ذكر العوامل من الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف"، الأصول، ص ٥١.

التفريق بين العوامل من حيث نوع الكلم كان أول نقض لضفيرة طبقات الفعلية التي مثّلت مدخل سيبويه في دراسة قضية العامل، وقد أحسن اثنان من النحاة اللاحقين الوعي بهذه الطبقات الفعلية، وهما: ابن فرخان في المستوفى، والسيوطي في الهمع، إن هذه العلاقات الموجودة بين العوامل كانت عند أصحاب الاتجاه الثاني ملحوظة ذكرا فقط، أما عند أصحاب الاتجاه الثالث والرابع تآكلت وانحصرت في ذكر بدائل الفعل من أسماء تعمل عمله، باستثناء السيوطي في الهمع.

رابعا: إن هذا التحول لو كان في جهة من جهاته هو تحول من الأصعب – وهو الإمساك بالعامل والوعي بتفاوته قوةً وضعفا في إفادة الحدث ورصد أثر ذلك على العلاقات التي يقيمها هذا العامل في التركيب – إلى الأسهل، وهو لحظ المعمول نوعا أو الأثر الإعرابي حالةً لهذا المعمول، إلا أنه من جهة أخرى يُعرّض الدرس النحوي إلى تحوّلات جسام، منها:

١– ضمور موضوعات.

إن أسلوب التناول المُتحوَّل إليه يفترض بروز موضوعات معينة بوصفها أساسية في تناوله، كما يقتضي ضمور موضوعات أخرى بوصفها هامشية في ذلك التناول نفسه، وهذه الموضوعات – سواء أكانت البارزة أم الضامرة – قطعا لم تكن ذاتها عند أصحاب الطريقة المتحوَّل عنه.

وبيان ذلك أن تحوّل الدراسة النحوية من درس العوامل ولحظ تفاوت قوّتها الحدثية على مستوى الفعل وما يقوم مقامه، وما له من أثر على العلاقات النحوية داخل التركيب كما كان عند سيبويه، إلى درس المعمولات وما لها من حالات إعرابية وما يشغل تلك الحالات من وظائف نحوية، أدّى إلى أن الوعي بموضوع الحدث وتفاوت قوته داخل الدراسة النحوية، صار

غير ملحوظ بعد هذا التحوّل؛ إذ إن المدخل الجديد المتحوّل إليه المتمثل في المعمول أو الأثر الإعرابي، لا يكفل للدارس لحظ هذا الموضوع؛ إذ إن قضية الحدث ومنابعه في التركيب، صارت ضمن المدخل المتحوّل إليه هامشية أو ضامِرةً.

٢- تحوّل مفاهيم.

إن هذا التحوّل أثر على "مفهوم العامل" نفسه؛ إذ إنه حوّله من مكوّن للتركيب خاصة في شقه المتعلق بالفعل وبدائله من أسماء مشتقة وغيرها، وكذلك من حروف مشبهة به كـ(إن وأخواتها)، كما كان عند أصحاب الاتجاه الأول إلى مؤثر في معمول بجلبه لأثر معين كما فهم عند أصحاب الاتجاهات الثلاثة الأخرى، فتحول العامل من وصفه مكونا إلى وصفه مجرد مؤثر.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.
١. أسرار العربية، الأنباري، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧م.
٢. الأصول، ابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
٣. أوضح المسالك إلى ألية ابن مالك، ابن هشام، وبذيله: مختصر مصباح السالك إلى اوضح المسالك، تأليف: د. بركات هبود، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م.
٤. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ت: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩م.
٥. بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، ٢٠٠٣م.
٦. توجيه اللمع لابن الخباز في شرح كتاب اللمع لابن جني، د. فايز زكي، دار السلام، ط٢، ٢٠٠٧م.
٧. ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، الملقب بـ(الجليس)، تـ: د. محمد خالد الفاضل، ١٩٩٠م.
٨. جملة الفاعل بين الكم والكيف، د. محمود شرف الدين، ط١، ١٩٨٠م.
٩. الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، ط١، ٢٠٠٨م..
١٠. سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب، مصر، د. ت.
١١. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
١٢. شرح الكافية، الرضي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، ط١، ٢٠٠٠م.
١٣. شرح الكتاب، السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ٢٠٠٨م.

١٤.شرح المفصل، ابن يعيش، ت: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط١، ٢٠١٣م.
١٥.العوامل المائة النحوية، في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرحها: الشيخ خالد الأزهري، ت: د. البدراوي زهران، دار المعارف مصر، ط٢.
١٦.الفعليات، د. محمود شرف الدين، دار مرجان، د. ت.
١٧.الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، عبد الرحمن الجامي، دار نور الصباح، ط٧.
١٨.في التطور اللغوي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٥م.
١٩.الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول ط٤، والجزء الثاني ط٣، والجزء الثالث والرابع ط٥.
٢٠.كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني، ت: هادي مطر، دار عمار، ط١، ٢٠٠٢م.
٢١.المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٢٢.المستوفى، ابن فرخان، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، مصر، ١٩٨٧م.
٢٣.المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠١٠م.
٢٤.مقدمات التأليف ونظرات في المنهج، د. محمود شرف الدين، دار الثقافة العربية، ط٢، ٢٠٠٧م.
٢٥.همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠١م.
٢٦.إضمار الفعل في الفكر النحوي، دراسة تحليلية، د. أحمد عزت عيسى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٦م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٩١٥
٢-	Abstract	٢٩١٧
٣-	مقدمة	٢٩١٩
٤-	التمهيد	٢٩٢١
٥-	المقدمة الأولى: صورة مختصرة لمقومات قضية العامل وتفاصيلها	٢٩٢١
٦-	المقدمة الثانية: ملاحظات أولية على اتجاهات النحاة في دراسة قضية العامل	٢٩٢٦
٧-	المبحث الأول: العامل أساسا في تناول المادة النحوية	٢٩٣٠
٨-	المذهب الأول: العامل مفهوما لا شكلا.	٢٩٣٠
٩-	المذهب الثاني: العامل شكلا لا مفهوما.	٢٩٣٨
١٠-	أولا: عبد القاهر الجرجاني:	٢٩٣٨
١١-	ثانيا: ابن الخشاب:	٢٩٤١
١٢-	المحصلة بعد التفصيل:	٢٩٤٢
١٣-	المبحث الثاني: الجمع بين العامل والمعمول أساسا في تناول المادة النحوية	٢٩٤٤
١٤-	الزاوية الأولى: تختص بنوع العوامل	٢٩٤٤
١٥-	المذهب الأول: قسم العوامل بحسب نوع الكلم	٢٩٤٤
١٦-	المذهب الثاني: قسم العوامل بحسب بروزها في اللفظ من عدمه	٢٩٤٤
١٧-	الزاوية الثانية: تختص بالمعمولات والأثر الإعرابي	٢٩٤٥
١٨-	المذهب الأول: نوع الكلمة المعمول أساس تناول المادة النحوية	٢٩٤٥
١٩-	المذهب الثاني: نوع الحالة الإعرابية أساس تناول المادة النحوية	٢٩٤٧

م	الموضـوع	الصفحة
٢٠-	المحصلة بعد التفصيل	٢٩٤٨
٢١-	المبحث الثالث: المعمول أساسا في تناول المادة النحوية	٢٩٥٠
٢٢-	المبحث الرابع: الأثر الإعرابي أساسا في تناول المادة النحوية	٢٩٥٦
٢٣-	(١) الحيدرة اليمني في كشف المشكل	٢٩٥٦
٢٤-	(٢) ابن هشام في قطر الندى	٢٩٥٧
٢٥-	(٣) السيوطي في الهمع	٢٩٥٨
٢٦-	رسم توضيحي مختصر لاتجاهات النحاة في تناول المادة النحوية ودراسة قضية العامل:	٢٩٦٢
٢٧-	الخاتمة	٢٩٦٤
٢٨-	قائمة المصادر والمراجع	٢٩٦٨
٢٩-	فهرس الموضوعات	٢٩٧٠

تم بحمد الله